الأمم المتحدة

A/C.1/78/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 7

الاثنين، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولاوسكاس ..... (ليتوانيا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

بيان من الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإدلاء ببيان والإشارة إلى أن العالم استيقظ في نهاية هذا الأسبوع على وقع انفجارات وهجمات على المراكز السكانية الإسرائيلية، وهي هجمات زرعت الرعب والدمار وتسببت في خسائر جماعية في الأرواح البشرية. وبصفتي الشخصية كرئيس للجنة الأولى، أدين إدانة قاطعة وبأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في جميع أنحاء إسرائيل، وأتقدم بخالص تعازيّ لأسر الضحايا.

وأسترشد أيضا بفحوى البيان العام للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أدلى به مكتبه الصحفي في 7 تشرين الأول/أكتوبر (SG/SM/21981). سأقرأه بالكامل:

”يدين الأمين العام بأشد العبارات الهجوم الذي شنته حماس هذا الصباح على البلدات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة ووسط إسرائيل، بما في ذلك إطلاق آلاف الصواريخ باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية.

”لقد أودت الهجمات بحياة العديد من المدنيين الإسرائيليين وجرحت عدة مئات حتى الآن. ويشعر الأمين العام بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بأن مدنيين تعرضوا للهجوم والاختطاف من ديارهم.

”ويبدي الأمين العام قلقا عميقا إزاء السكان المدنيين ويحث على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ويجب احترام المدنيين وحمايتهم وفقا للقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات.

”ويتقدم الأمين العام بخالص تعازيه لأسر الضحايا ويدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المختطفين.

”ويحث الأمين العام على بذل جميع الجهود الدبلوماسية لتجنب نزاع أوسع نطاقا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

”ويشدد على أن العنف لا يمكن أن يوفر حلا للنزاع، وأنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال المفاوضات المفضية إلى حل الدولتين“.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على التكرم بمراعاة الحد الزمني المقترح للإدلاء ببيانات.

السيد سالاس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة، السيد الرئيس، لأهنئكم على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. ويمكنكم التعويل على دعم وفد بيرو في ممارستكم لمهامكم.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن شجب الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط في نهاية هذا الأسبوع، ولا سيما الخسائر في الأرواح البشرية. ونأمل أن يتم التوصل إلى حل للنزاع في القريب العاجل.

تجتمع اللجنة الأولى في سياق جيوسياسي مثير للقلق البالغ. إن زيادة النفقات العسكرية، التي تجاوزت لأول مرة في التاريخ تريليوني دولار، والصيانة الدائمة للأسلحة النووية وتطويرها وتحديثها – هناك ما يقرب من 13 000 رأس حربي نووي في جميع أنحاء العالم – تؤدي إلى تفاقم النزاعات، كما حدث على سبيل المثال في تدخل الاتحاد الروسي في أوكرانيا منذ أكثر من عام ونصف، فضلا عن النزاعات الأخرى في جميع أنحاء العالم مثل النزاع الذي اندلع مؤخرا في الشرق الأوسط.

وكل ذلك يدفعنا إلى حدود عدم الثقة والتوترات فيما بين أكثر القوى عسكرة في العالم. كما إن الحرب تعني – بما تنطوي عليه من مستويات عالية من العنف وأزمات إنسانية وأزمات هجرة واسعة النطاق وتدهور اقتصادي ناجم عن آثار الجائحة – أنه في خضم سباق التسلح الذي لا نهاية له، يتزايد خطر استخدام الأسلحة النووية. والأمر المؤكد هو أن حالة التأهب والهشاشة التي نحن فيها الآن تُعزى، في نهاية المطاف، إلى وجود هذه الأسلحة.

وبعد 13 عاماً من دون إحراز تقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شهدنا استحالة التوصل إلى اتفاقات في المؤتمر العاشر لاستعراضها. فالمصالح الخاصة للدول النووية تجعل من المستحيل التوصل إلى أي حل توفيقي مهم يؤدي إلى نزع السلاح النووي. ولا يزال ذلك يشكل العقبة الرئيسية أمام إحراز تقدم فعال في مجال عدم الانتشار.

وتوضح تلك الحقائق الأهمية والوجاهة الهائلتين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وبيرو طرف فيها. وفي أعقاب الاجتماع الأول، الذي عقد في فيينا، اعتمدنا إعلانا وخطة عمل يحددان تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، تماشيا مع المادة السادسة منها. ونأمل أن يتمكن الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، المقرر عقده هنا في نيويورك في الفترة من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، من إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نحرز تقدما بشأن التوقيع على الاتفاقات التي تخلص مناطق إضافية من وجود الأسلحة النووية والتهديد بها، ولا سيما في المناطق التي تشتد فيها التوترات. وكانت أمريكا اللاتينية من أوائل المتبنين لهذا المسار مع معاهدة تلاتيلولكو. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً تاماً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن الحيوي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية لجميع الدول في هذه المناطق ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف ومن دون أي شروط.

وثمة مسألة أخرى ترى بيرو أنها ذات أولوية في عملنا، وهي مسألة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. فاليوم يتسبب استخدامها العشوائي في وقوع ضحايا أكثر من أي شكل آخر من أشكال الأسلحة، ولا يزال يؤدي دورا رئيسيا في العنف المعمم والنزاعات المسلحة وغيرها من الأعمال الإجرامية. وبما أننا ننتمي إلى المنطقة التي تعاني أكثر من غيرها من عواقب ذلك، فإننا شهود على كون الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها إلى

مستخدمين غير مأذون لهم يسهم في انعدام أمن المواطنين ويؤثر على المؤسسات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والسلام الداخلي. ويغذي انتشارها وشحناتها بكميات ضخمة إلى مناطق الحرب الاتجار غير المشروع عبر الحدود، بما في ذلك إلى المناطق التي تعتبر مستقرة لولا ذلك.

ولم نحقق سوى القليل جدا في آخر اجتماع للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. بل على العكس من ذلك، شهدنا تراجعا، كما هو الحال فيما يتعلق بعدم إدراج الذخيرة في العمليات الرامية إلى تنظيمها بشكل صارم. ونرى أن المبادرة الموازية لإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، على هامش عمل برنامج العمل، تعني من الناحية العملية أن مسألة الذخيرة الحاسمة ستستبعد من آلية الأمم المتحدة الوحيدة المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تتضمن التزامات سياسية ملزمة تعهدت بها جميع الدول لأكثر من عقدين حتى الآن.

ويتضمن جدول الأعمال العاجل لنزع السلاح أيضاً الحاجة الحتمية إلى السيطرة على إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتؤكد التوترات الجيوسياسية الحالية من جديد الحاجة إلى الإدارة الكافية للفضاء السيبراني. وقد أُحرز بعض التقدم هذا العام باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 (انظر A/78/265)، بتوافق الآراء، الذي كان موضوع مشروع مقرر للجنة الأولى (A/C.1/78/L.13). غير أننا لاحظنا أيضا وجود مواقف متباينة بشأن السلام والأمن في الفضاء الإلكتروني. ولذلك، فإننا ندعو إلى عدم استقطاب مسألة تتعلق بالأمن الدولي لجميع الدول الأعضاء.

وبالنسبة لبيرو، فإن أولوية ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في الفضاء السيبراني وتنفيذ قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول أمور حيوية شأنها شأن صك مستقبلي لتنظيمها قانونيا.

وهناك العديد من التحديات التي تنتظر اللجنة الأولى. وما يبعث على القلق أن البشرية لا تزال تحت تهديد أسلحة الدمار الشامل وأن توافق الآراء بشأن الأسلحة التي يحظرها القانون الدولي ينهار الآن. ولا يمكننا أن نستمر ببساطة في مناقشة المسألة الخطيرة المتمثلة في سباق التسلح، التي تؤثر علينا جميعا نحن الذين نخضع لاستراتيجيات القوة العالمية لقلة من الدول.

إن الدبلوماسية تعمل على حل النزاعات، ولهذا السبب يجب علينا أن نستفيد من هذه المحافل للحوار والتعاون لتحقيق التوازنات والتوفيق بين المصالح وتسليط الضوء على الظروف اللازمة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيدة غلاسنهاردت (كرواتيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ويمكنكم التعويل على دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد كرواتيا، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشدد على أن كرواتيا تدين بشدة هجمات حماس على إسرائيل. إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد المدنيين التي شهدناها خلال الأيام القليلة الماضية مروعة وغير مقبولة. ونعرب عن تضامننا مع الضحايا وأسرهم.

إن الهيكل الأمني العالمي ونظام نزع السلاح اللذان بنيناهما ودعمناهما بشكل جماعي على مدى عقود يتراجعان بسرعة. ووصف الأحداث الأمنية الدولية الراهنة بأنها غير مسبوقة أصبح ممارسة عفا عليها الزمن. فلا شيء غير مسبوق يكون مستمرا، وذلك يرسم صورة مخيفة للغاية لما نحن عليه في الوقت الحالي.

ومما يثير الجزع أن عدوان الاتحاد الروسي من دون سابق استفزاز وغير القانوني على أوكرانيا مستمر في عامه الثاني. ويشكل

ذلك العدوان انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويأتي من عضو دائم في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية، لا أقل من ذلك.

إن عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية – وهو أمر طالما وصف بأنه أمر لا يمكن تصوره – يواجه تحديا خطيرا من جراء خطاب روسيا النووي غير المسؤول، المصحوب بقرار تصعيدي بنشر أسلحة نووية على أراضي بيلاروس.

إن احتلال القوات الروسية زابوريجيا – أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا – في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست، تهديد للأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. وقد يؤدي التقلب الهائل في الحالة إلى عواقب كارثية ذات تأثير عابر للحدود.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا يسعنا إلا أن نشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية وأن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لم تتمكن كذلك من اعتماد تقرير بتوافق الآراء. وعلى الرغم من ذلك، تظل كرواتيا تعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعندما يتعلق الأمر بعدم الانتشار، فقد شهدنا، للأسف، تراجعا وانتكاسات. ففي هذا العام وحده، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أربعة قذائف تسيارية عابرة للقارات. وتشكل برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامج قذائفها التسيارية تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتقوض نظامنا العالمي لعدم الانتشار تماما.

وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا القلق بشأن المستقبل غير المؤكد المحيط بخطة العمل الشاملة المشتركة. فالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضروري لزيادة تعزيز السلامة النووية العالمية.

ولذلك، فإننا ندعو إيران إلى العودة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وعلاوة على ذلك، نظل منخرطين في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وندعو جميع الدول غير الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة. ويساورنا القلق أيضا إزاء تقرير الأسبوع الماضي عن اعتزام روسيا إلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واعتباره تدبيرا ضارا ويؤدي إلى نتائج عكسية.

وتؤيد كرواتيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتظل ملتزمة بتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد دعمنا المستمر لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مسعاها العالمي للقضاء على الأسلحة الكيميائية بشكل دائم ويمكن التحقق منه.

ونؤكد بالمثل دعمنا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتبعث فينا الأمل النتيجة الناجحة لمؤتمرها الاستعراضي التاسع. فذلك يبين أن لدينا القدرة على سد الثغرات وأنه يمكننا العمل معا على تعزيز نظام تحديد الأسلحة بدلا من تضييع النتائج التي تحققت بالفعل من خلال العمل الشاق بشأن المعاهدات المذكورة سابقا، التي تجعل كل دولة عضو أكثر أمنا، ما دامت كل دولة عضو تلتزم بها.

ولكن يجب علينا كذلك أن نحرز تقدما في مجال الأسلحة التقليدية، وذلك أمر هام بصفة خاصة لكرواتيا. فقد تلوث أكثر من ثلث أراضي أوكرانيا، منذ بداية العدوان الروسي الوحشي على أوكرانيا، بالألغام والذخائر العنقودية. وتدين كرواتيا بشدة، بوصفها بلدا عانى من جميع عواقب العدوان العسكري، العدوان الروسي على أوكرانيا وتقدم باستمرار دعما قويا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

لكن أوكرانيا تحتاج كذلك إلى دعمنا الجماعي في جهودها لإزالة الألغام، وستظل كرواتيا – التي تتمتع هي نفسها بخبرة واسعة في

إزالة الألغام من أراضيها – ملتزمة بالإجراءات الوطنية والدولية في معالجة الشواغل الأمنية والإنسانية التي تثيرها تلك الأسلحة واستخدامها العشوائي.

ولذلك السبب، ستستضيف كرواتيا في غضون يومين، في 11 تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى للمانحين بشأن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أوكرانيا، تشترك في تنظيمه حكومتا أوكرانيا وكرواتيا. ونعتقد أن إزالة الألغام من المناطق الملوثة بالألغام أمر حاسم لتمكين الأوكرانيين المشردين من العودة بأمان إلى ديارهم وإعادة بناء بلدهم، كما فعلنا.

إن الألغام الأرضية في أوكرانيا ليست مجرد مشكلة أوكرانية. فمع استمرار الألغام في إحداث تأثير إنساني مدمر لسنوات قادمة، سيظل جزء كبير من أكثر الأراضي خصوبة في العالم ملوثا بها. وفي ذلك الصدد، ستظل إمدادات الغذاء العالمية معوقة ومعطلة، ومعها أمننا العالمي.

إن الفضاء الإلكتروني أيضا ساحة معركة، حيث نشهد يوميا عددا متزايدا من الهجمات الإلكترونية الخبيثة. ويمكن تحقيق فضاء سيبراني حر ومفتوح وآمن على الصعيد العالمي من خلال سلوك الدول المسؤول والشفافية وتدابير بناء الثقة، ضمن الإطار القانوني الدولي القائم. وينبغي لنا أن نعمل معا لضمان الاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي القائمة وتنفيذها في الفضاء السيبراني. ولتلك الأسباب، تؤيد كرواتيا وضع برنامج عمل شامل ودائم.

ونشيد بالأمين العام على مواصلة تنفيذ كامل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي أثبتت أنها أداة قوية في الدعوة إلى إشراك المرأة في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات ونزع السلاح على حد سواء. وتعلق كرواتيا، بوصفها الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، أهمية كبيرة على ذلك وترحب بالمنظور المشجع للأمين العام في الخطة الجديدة للسلام.

ويجب علينا أن نتمسك بميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد إذ نعزز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فلا يوجد بديل، ونؤكد للجنة أن كرواتيا ملتزمة بأداء دورها.

السيد دوكاغا نزينغوي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): أود، شأني شأن الوفود السابقة، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا وكذلك جميع أعضاء مكتب اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. ونود أن نؤكد لكم دعم الوفد الكونغولي طوال عملنا.

يشجب وفد بلدي بشدة الفظائع بين حماس والقدس، التي أسفرت عن فقدان العديد من الأرواح البشرية في ذلك الجزء من العالم، ونعرب عن تعازينا للأسر المكلومة.

ولنتذكر أن هدف الأمم المتحدة هو قيادة شعوب العالم نحو الرفاه الجماعي والرخاء المشترك. فتهدف منظمتنا، عملا بميثاقنا، إلى تحويل عالمنا إلى عالم يسوده السلام والعدالة والأمن والتنمية – عهد تبقى فيه العلاقات الدولية قائمة على الثقة والتضامن العالمي.

ولذلك السبب يؤمن بلدي، جمهورية الكونغو، إيمانا راسخا بتعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد لحل المسائل ذات الاهتمام المشترك. ومن المؤسف أن التاريخ الحديث يدعو إلى شعور مبرر بالقلق. إننا نواجه اليوم بشكل متزايد توترات وأزمات دولية متزايدة. وتتفاقم تلك الشواغل بسبب الزيادة غير المسبوقة في النفقات العسكرية وزيادة المخاطر المتصلة بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ناهيك عن انتشار الأسلحة التقليدية وتوافرها على نطاق واسع، وتحديدا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على السلم والأمن الدوليين.

وتتفاقم تلك التهديدات الطويلة الأمد بفعل التحديات الجديدة التي تنطوي على ظهور تكنولوجيات جديدة. وبالنظر إلى تلك التحديات، القديمة والجديدة على حد سواء، يعيد الكونغو تأكيد دعمه للمفاوضات الدولية فضلا عن المبادرات الأخرى الموجهة نحو تحقيق نزع السلاح العام والشامل. وينبغي أن تضع تلك المبادرات، التي تنفذ بحسن نية، القضاء على الأسلحة النووية واحترام حظر أسلحة الدمار الشامل وتنظيم استخدام الأسلحة التقليدية والاستخدام الرشيد والمنظم لتكنولوجيات الأسلحة الجديدة في جميع أنحاء العالم كأولوية.

وفي إطار صون السلام، جربت جمهورية الكونغو عددا من النهج على الصعيد الوطني ترمي إلى إدماج مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عملية التنمية، أثبتت أنها فعالة. وقد وقعت جمهورية الكونغو – جنبا إلى جنب مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة وفي إطار آلية تنسيق العمل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن جهود مكافحة الألغام – على نهج في سياق التنمية، مثل التحليلات القطرية المشتركة وكذلك في الأطر الوطنية للتعاون من أجل التنمية، وصادقت عليها وأدمجتها في ترسانتها القانونية الداخلية.

وعلى الصعيد الإقليمي، نواصل في وسط أفريقيا جهودنا من أجل نزع السلاح ومكافحة انتشار الأسلحة عن طريق آليتين مؤسسيتين – قانونيتين. وأود أن أذكر اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها – اتفاقية كينشاسا.

وباعتماد تلك الاتفاقية، في 30 نيسان/أبريل 2010، أصبح لوسط أفريقيا آليتها القانونية الخاصة بها لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المصممة خصيصا لمواجهة تلك التحديات، والتي تهدف إلى تعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة الاتجار بها في وسط أفريقيا. وللاتفاقية سمة محددة تتمثل في مراعاة الخصائص الأمنية والقانونية والمؤسسية والثقافية لوسط أفريقيا، وتدمج في أحكامها آخر التطورات العالمية والإقليمية في هذا المجال.

وعلى الصعيد المؤسسي، تواصل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي أنشأها الأمين العام في 28 أيار/مايو 1992 وفقا للقرار 46/37 باء المؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1991، تزويد منطقتنا دون الإقليمية بالإطار التشاوري اللازم لتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا من خلال وضع تدابير لبناء الثقة، وعلى وجه التحديد في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وخلال الاجتماع الخامس والخمسين للجنة، الذي عقد في سان تومي وبرينسيبي، أتيحت لدول وسط أفريقيا الفرصة للتأكيد على الحاجة الملحة إلى تعميق عملية تفكيرها من أجل التوصل إلى حلول مناسبة لمعالجة عوامل عدم الاستقرار التي تثير قلق الدول الأعضاء، مع التركيز بوجه خاص على انتشار خطاب الكراهية، يفاقمه الاستخدام الضار لوسائل التواصل الاجتماعي.

وختاما، فإن الصراعات التي نواجهها تتطور بسرعة أكبر من أي وقت مضى. وتشمل التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان اليوم استخدام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والافتقار إلى تنظيم الفضاء الإلكتروني وحالة الطوارئ المناخية، من بين أشياء أخرى كثيرة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لمنع تلك التحديات وإدارتها بغية التوصل إلى سلام دائم حقيقي. ونأمل أن يسهم عملنا الحالي إسهاما مفيدا في تلك الجهود.

السيد بوبوزودا (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم في البداية، السيد الرئيس، وأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم وأن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي الكامل لرئاستكم طوال هذه الدورة.

إن التصعيد الحاد للتوترات في الشرق الأوسط، الذي أسفر عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وعن دمار، يثير قلقا بالغا لدى طاجيكستان. وتدين طاجيكستان بشدة أعمال العنف وتدعو الأطراف إلى وقف العنف فورا والدخول في حوار لتطبيع الحالة.

إن تعزيز الآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار أمر أساسي لصون الأمن والاستقرار العالميين. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصر أساسي في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتوسيع نطاق التعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، كانت طاجيكستان من بين البلدان الخمسة في آسيا الوسطى التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتتشاطر طاجيكستان هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتعتقد أنه لا يمكن لأي آلية لنزع السلاح النووي أن تكون فعالة بدون انضمام جميع الأطراف المعنية.

وندعو جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونؤيد الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونعتبره حاسما لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه آلية رئيسية متعددة الأطراف لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد التزمت طاجيكستان التزاما كاملا، منذ انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في عام 1995، بتنفيذ أحكام الاتفاقية. وتؤيد طاجيكستان فكرة أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف وفي أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي شخص يعتبر انتهاكا للقانون الدولي.

كما نولي أهمية كبيرة للتنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتسعى طاجيكستان جاهدة إلى رؤية آسيا الوسطى خالية من الألغام الأرضية وتدعو الشركاء الدوليين إلى الإسهام في تحقيق ذلك الهدف النبيل.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا اقتصادية وسياسية واجتماعية هائلة، لا سيما لدفع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونحن نقدر الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالحوار بين الدول الأعضاء في ذلك المجال. ونؤيد عملية التفاوض، في شكل فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين، التي تهدف إلى إتاحة فرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة والإعراب عن آرائها وتوسيع نطاق التعاون بشأن البعد الأمني الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتميل تهديدات مثل الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والأسلحة والجريمة السيبرانية وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود إلى الزيادة بشكل كبير. وفي 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقدت حكومة طاجيكستان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشركاؤه، في إطار عملية دوشانبي لمكافحة الإرهاب وتمويله، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى حول أمن الحدود الدولية والإقليمية والتعاون الإداري لمكافحة الإرهاب ومنع حركة الإرهابيين.

وستواصل طاجيكستان التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في عقد مؤتمرات دولية في دوشانبي بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف والتهديدات الناجمة عن تلك التحديات.

وتركز عملية دوشانبي، وهي صيغة هامة للجهود البناءة، على التعاون العالمي على مسائل محددة تتعلق بضمان الأمن الدولي والإقليمي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام طاجيكستان بالتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وإيجاد حلول لتحدياتنا العالمية.

السيدة الغالي (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى.

تؤيد سيراليون البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3) وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2). وسأدلي الآن بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد أدى تزايد تجدد التوترات الجيوسياسية إلى زيادة الاضطرابات وتهديد السلم والأمن الدوليين. إننا نشهد انتهاكات صارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأدت تلك الانتهاكات للقانون والنظام الدوليين أيضا إلى زيادة النفقات العسكرية وإضعاف السلام والاستقرار اللازمين للتنمية المستدامة للمجتمع العالمي. ولا يمكن أن يوجد السلام والأمن الدوليان إلا عندما تمتثل جميع الدول الأعضاء للقوانين الدولية وتتمسك بالميثاق وتنخرط في الحوار وتعمل معا.

إن ضمان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وسيراليون، بوصفها بلدا خارجاً من نزاع، يمكنها أن تؤكد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ونقلها وتحويل وجهتها وسوء إدارة مخزوناتها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يؤجج النزاعات المسلحة ويقوض سيادة القانون واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي حقوق الإنسان. ولا يزال انتشار هذه الأسلحة الفتاكة في أفريقيا، ولا سيما في أيدي جهات من غير الدول، يؤجج النزاع والعنف مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وقد عملت سيراليون خلال رئاستها للمؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة مع جميع الوفود وأحرزت تقدماً هائلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعيد سيراليون التأكيد على دعواتها إلى تنفيذ أحكام المعاهدة الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة والتخفيف من خطر تحويل وجهتها، بما يتسق مع الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. ويشيد وفد بلدي بالانعقاد الناجح للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبوثيقته الختامية (A/CONF.192/BMS/2022/1).

وتؤكد سيراليون مُجدَّداً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وصك رئيسي في الجهود الرامية إلى وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وهو أمر ضروري للسعي إلى نزع السلاح النووي. وفيما مضي كانت المعاهدة قصة نجاح، ويبعث التقدم المُحرز تفاؤلنا بشأن ركيزتيها الثانية والثالثة. ومع ذلك، نشعر بخيبة أمل لأن ركيزة نزع السلاح النووي لم تحرز سوى تقدم ضئيل جدا، وندعو إلى تنفيذ أكثر توازنا لجميع الركائز الثلاث. وتعيد سيراليون التأكيد على أن نزع السلاح النووي لا يزال أولوية قصوى وأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد للحيلولة دون استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتدعو سيراليون جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لجعل نزع السلاح النووي حقيقة واقعة والالتزام القاطع بنزع السلاح النووي بطريقة شفافة وكاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها ولا تنطوي على تمييز.

وتدين سيراليون تجارب الأسلحة النووية وتعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث على الأمل في وقف المزيد من التحديث والانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات بليندابا وتلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك، فضلا عن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، كلها خطوات إيجابية مهمة نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وندين استخدام أسلحة الدمار الشامل وقد رحَّبنا باتخاذ القرار 75/31 بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

إن الفضاء الخارجي منفعة عامة عالمية. ولذلك، تشعر سيراليون بالقلق من وضع إستراتيجيات وخطط لجعل الفضاء ساحة حرب محتملة في المستقبل. وندين ونرفض بشدة أي محاولات لإحداث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وندعو كذلك جميع الدول إلى العمل على منع تسليحه.

وتشدِّد سيراليون على أهمية وجدوى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بعضويتها العالمية بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ولذلك، رحَّبنا بأن الدورة الموضوعية الثالثة لهيئة نزع السلاح، التي عُقدت في نيسان/أبريل، أسفرت عن وثيقة ختامية بتوافق الآراء تتعلق بالشفافية وتدابير بناء الثقة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتؤكد سيراليون مجدَّدا أيضا أهمية مؤتمر نزع

السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء سنوات الجمود العديدة التي حالت دون وفائه بولايته. وتدعو سيراليون مؤتمر نزع السلاح إلى استئناف العمل الموضوعي والتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل دون مزيد من التأخير. وسيراليون مصممة على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف والحوار بوصفهما المبدأين الأساسيين للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد أن هذا هو النهج المستدام الوحيد لمعالجة هذه المسائل وفقا للميثاق.

السيدة موخاوا (بوتسوانا): (تكلَّمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي ومشاركته البناءة.

تؤيد بوتسوانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3)، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، وأود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن مسائل تتعلق إلى حد كبير بالمبادئ والقواعد والالتزامات الأخلاقية.

وقبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن قلق بوتسوانا إزاء تطور الحالة في الشرق الأوسط وأن أعرب عن خالص تعازينا للخسائر في الأرواح، لا سيما في صفوف المدنيين.

يساورنا قلق عميق إزاء الهشاشة الحالية للبيئة الأمنية العالمية الناجمة عن تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية. لقد قادتنا تلك التوترات إلى حافة مواجهة لا يمكن تصورها، بل وزادت أيضاً من إضعاف تعددية الأطراف. فمن ناحية، تزداد صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء حتى بشأن المسائل التي كنا جميعا نتفق عليها. ومن ناحية أخرى، تعمَّقت الخلافات، لا سيما بشأن مسألة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ومن الأمثلة على ذلك فشل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى نتيجة في آب/أغسطس 2022، والفشل اللاحق، قبل شهرين، في اعتماد موجز الرئيس في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2026. ولئن كنا نشعر بخيبة أمل إزاء تلك الإخفاقات، فإننا نجد سببا للتفاؤل في التقدم المحرز فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، ولا سيما اجتماعها الأول للدول الأطراف في حزيران/يونيه 2022، الذي اعتمد إعلانا وخطة عمل فيينا المؤلفة من 50 نقطة. ونتطلع إلى الاجتماع الثاني المقبل الذي نعتبره فرصة أخرى لبناء الزخم لتنفيذ المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وبوتسوانا ملتزمة التزاما تاما بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وتشجع الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك. وأود أن أذكِّر اللجنة بأن بوتسوانا كانت من بين الدول الخمسين الأطراف الأصلية في المعاهدة عندما دخلت حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021، مما يدل على التزامنا بالقضاء التام على الأسلحة النووية.

بينما لا يوجد شك في أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تتشاطر رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، فإن المسؤولية عن تحقيقها تقع إلى حد كبير على عاتق الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها قانونا. ولذلك نشجع هذه الدول على إعادة تأكيد تقيُّدها بالتزامات نزع السلاح، كما فعلت في بيانها المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير 2022. وفيما يتعلق بالدول غير الحائزة لأسلحة نووية ولديها طموحات في مجال الأسلحة النووية، نناشدها أن تتخلى عن تلك الطموحات وأن تمتثل امتثالا كاملا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، نتشاطر مع كثيرين آخرين مشاعر مختلطة من الاحتفال وخيبة الأمل. وفي ذلك الصدد، رحَّبنا بالتدمير الذي لا رجعة فيه مؤخراً لآخر الأسلحة الكيميائية من المخزونات التي أعلنت عنها جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهذه الأسلحة غير إنسانية وينبغي ألا يكون لها مكان في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، شعرنا بخيبة أمل إزاء المأزق الذي وصلت إليه الدورة الخامسة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وندعو الدول الأطراف إلى إعادة الالتزام بالتنفيذ الفعال للاتفاقية.

ومن الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية بالنسبة لجدول الأعمال المتعلق بأسلحة الدمار الشامل منع انتشار هذه الأسلحة ووسائل

إيصالها إلى جهات من غير الدول، وفقا لقرار مجلس الأمن التاريخي 1540 (2004). وقد تحقَّق تقدم في بوتسوانا في تعزيز القدرة على تنفيذ هذا القرار. واستفادت وكالاتنا المُنفِّذة وأصحاب المصلحة لدينا من التيسير الذي قامت به اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) ومكتب شؤون نزع السلاح والشركاء في المشروع لتصميم وتقديم خطة عمل وطنية للتنفيذ في أوائل عام 2022، ونعرب عن تقديرنا لجميع شركائنا على دعمهم الثابت.

ونتشاطر الشواغل المُعرب عنها بشأن الدور الذي يؤديه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية وإساءة استخدامها وتحويل وجهتها في تأجيج النزاع المسلح والإرهاب. ويلزم تعزيز الالتزام بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة، وذلك ضمن صكوك أخرى. وستواصل بوتسوانا القيام بدورها في تنفيذ تلك الصكوك والوفاء بالتزامات الإبلاغ، وإذا دعت الحاجة سنعمل على بناء قدراتنا.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بوتسوانا بجميع بنود جدول الأعمال قيد نظر هذه اللجنة. وعلى الرغم من الاستقطاب السائد، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن مناقشات اللجنة وقراراتها ستظل تشكل إطارا معياريا وأخلاقيا مهما يسهم في جعل عالمنا مكانا أكثر سلما لما فيه منفعة الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلَّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

تلتزم أذربيجان التزاما قويا بتعهداتها بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ومما يبعث على الأسف أن الحالة في تلك المجالات مزرية في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. لقد قوض العدوان الذي ارتكبته الجارة أرمينيا ضد بلدي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي السلام وزعزع استقرار الحالة الأمنية في المنطقة بشكل خطير. فقد تم الاستيلاء على جزء كبير من أراضي أذربيجان وظل تحت الاحتلال لما يقرب من 30 عاما في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونتيجة للأعمال القتالية التي استؤنفت في خريف عام 2020، حرَّرت أذربيجان أكثر من 300 مدينة وبلدة وقرية من الاحتلال. وكشفت الأعداد الهائلة من الأسلحة المملوكة للقوات المسلحة الأرمنية التي دُمرت أو صودرت داخل أراضي أذربيجان مرة أخرى حقيقة إنكار أرمينيا المستمر لمسؤوليتها عن العدوان وعدم امتثالها لالتزامات تحديد الأسلحة. وعلى الرغم من العواقب المدمرة للاحتلال والفظائع الجماعية التي تحمَّلها شعب بلدي، مدت أذربيجان يد السلام وشرعت في عملية لتطبيع العلاقات مع أرمينيا، على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كلٍ منَّا لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية وحرمة حدودنا. وحظيت هذه المبادرة بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي واتُخِذت خطوات ملموسة لبدء العملية والمضي بها قدما بتيسير من الشركاء الدوليين. بيد أن أرمينيا فعلت كل ما في وسعها، قولا وفعلا، لعرقلة المحادثات والنكوص عن التزاماتها وإدامة النزعة الانفصالية العرقية العنيفة في إقليم أذربيجان ومواصلة التحريض عليها.

وفي انتهاك واضح للقانون الدولي والبيان الثلاثي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رفضت أرمينيا سحب قواتها المسلحة بالكامل من أراضي أذربيجان واستمرت في نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والجنود هناك، بما في ذلك من خلال القيام وبشكل واضح بإساءة استخدام طريق لاتشين المخصص للأغراض الإنسانية. وعلاوة على ذلك، رفضت أرمينيا الكشف عن أماكن مئات الآلاف من الألغام الأرضية التي زرعتها في أراضي أذربيجان. ونتيجة لذلك، أسفرت انفجارات الألغام عن مقتل 64 مواطنا أذربيجانيا وإصابة 267 آخرين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأصبحت الاستفزازات المسلحة أكثر تواترا في الأشهر الأخيرة. ومن الأمثلة على تلك الاستفزازات تكديس معدات عسكرية وقوات إضافية وإقامة تحصينات طويلة الأجل وإعادة

زرع الألغام في مناطق سبق أن أزيلت منها الألغام والقيام بعمليات مراقبة بطائرات مُسيَّرة وعمليات استطلاع وتخريب داخل أراضي أذربيجان بل وتعطيل نظم الملاحة الساتلية لطائرات الركاب المحلية والأجنبية التي تطير في المجال الجوي لأذربيجان.

واتخذت أذربيجان التدابير المناسبة، بما في ذلك فرض ضوابط حدودية فعالة لضمان سلامة شعبها ومعالجة الحالة الأمنية التي تزداد خطورة. وعلاوة على ذلك، الشهر الماضي، في 19 و 20 أيلول/سبتمبر، وفي أعقاب أعمال إرهابية فتاكة جديدة تسببت في وقوع العديد من الخسائر البشرية في صفوف مدنيينا وجيشنا، اتخذت أذربيجان تدابير محلية لمكافحة الإرهاب ضد القوات المسلحة الأرمينية الموجودة بصورة غير قانونية على أراضيها. ونُفِّذت تلك التدابير في إطار من الامتثال التام للحقوق والمسؤوليات المخولة للدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وفي امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني. وقد استمرت أقل من 24 ساعة وبلغت ذروتها بتفكك نظام الاحتلال السابق وهياكله واستسلام القوات المسلحة الأرمينية في أراضي أذربيجان ونزع سلاحها.

إن الادعاءات المتعلقة بالاستهداف العشوائي للمدنيين والبنية التحتية المدنية وخطر الإبادة الجماعية كاذبة وغير مسؤولة إلى حد كبير. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت بعثة الأمم المتحدة التي زارت إقليم قره باغ في أذربيجان بأنها

”لم تر أي أضرار في البنية التحتية العامة المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والمساكن، أو الهياكل الثقافية والدينية... ولم تلاحظ أي تدمير للبنية التحتية الزراعية... [و] لم تصادف أي تقارير – لا من السكان المحليين الذين أجريت مقابلات معهم ولا من المحاورين – عن حوادث عنف ضد المدنيين في أعقاب وقف إطلاق النار الأخير“.

وتكشف الأسلحة الهجومية والمعدات العسكرية التي صودرت من القوات المستسلمة، بما في ذلك الدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية والصواريخ ومنظومات الدفاع الجوي ومدافع الهاون ومعدات الحرب الكهرمغناطيسية والملايين من طلقات الذخيرة، عن مدى عسكرة المنطقة وازدراء أرمينيا لالتزاماتها الدولية.

ومن المهم أن يتذكر المجتمع الدولي ويصر على تحقيق المساءلة عن الحرب التي شنتها أرمينيا وعشرات الآلاف من المدنيين الذين قتلتهم والتطهير العرقي الهائل الذي نفذته ومئات المدن والبلدات والقرى التي سَّوتها بالأرض. إننا نتوقع من المجتمع الدولي أن يشجع أرمينيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية ووقف مطالباتها الإقليمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأذربيجان والتضليل والدعاية التي تحض على الكراهية وعلى المشاركة بإخلاص في الجهود الرامية إلى بناء التعايش السلمي والتركيز على الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن معاهدة سلام بين البلدين، على أساس سلامتهما الإقليمية وسيادتهما.

إن محاولات بعض الدول التي ليست جزءا من المنطقة لفرض تجربة ماضيها وحاضرها الاستعماري على جنوب القوقاز وتوسيع نطاق سياساتها القائمة على كره الأجانب في المنطقة، بما في ذلك تسليح أرمينيا ودعم خطابها الذي يحض على الكراهية وأهدافها الانتقامية، لا تخدم قضية السلام. وأذربيجان ثابتة في تصميمها على المضي قدما في بناء السلام والمصالحة وإعادة الإدماج والتنمية في المنطقة، فضلا عن إقامة العدالة ومنع أو صد أي تهديدات لسلامة ورفاه شعبها وسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

السيد تون (ميانمار) (تكلَّم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وكل أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل.

تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

كان عام 2023 عاما حافلا بالتحديات، مثل العديد من الأعوام في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من نجاة العالم من الجائحة، فإنه يكافح تهديدات أمنية مختلفة، تتراوح بين التهديدات القائمة على الأسلحة والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين الدول الكبرى. وفي تلك البيئة

الدولية السريعة التغير، يتعين علينا أن نجتمع هنا كل عام لنسجل شواغلنا إزاء عدم إحراز تقدم في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. والوضع لا يختلف هذا العام. فالانتهاكات الصارخة للقانون الدولي تتزايد. ويجري تضخيم التهديدات النووية. ويتنامى خطر مواطن الضعف في الأمن السيبراني. وانخفضت الثقة بشدة بين الدول الكبرى، مما أدى إلى زعزعة جهودنا الجماعية لتحقيق أهداف هذه اللجنة.

ولا يزال نزع السلاح العالمي والقضاء التام على الأسلحة النووية وعدم الانتشار هي الأهداف الرئيسية التي يجب علينا تحقيقها والنهوض بها إذا أردنا إيجاد عالم أكثر أمنا يخلو من التهديدات النووية. ولذلك، ينبغي أن يُركِّز نهجنا في صون السلم والأمن الدوليين على ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء التام عليها في نهاية المطاف. وترى ميانمار أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل العمود الفقري الذي لا غنى عنه في هذا المجال ولا تزال ذات فائدة بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والتطبيقات السلمية للطاقة النووية. إننا نؤكِّد على شعورنا بخيبة الأمل إزاء عدم توصل المؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ومع ترحيبنا بالدول الأطراف التي انضمت حديثا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ندعو جميع الدول الأخرى التي لم تصدق عليها، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك ليتسنى دخولها حيز النفاذ.

وترى ميانمار أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تسهم في تعزيز المعايير المناهضة للأسلحة النووية. ونرحب باجتماعها الثاني المقبل للدول الأطراف. وعلى الرغم من كونها من الدول الموقعة على المعاهدة، لم تتمكن ميانمار بعد من التصديق عليها بسبب وجود المجلس العسكري غير الشرعي الذي قام بانقلاب عسكري غير قانوني ضد حكومة البلد المنتخبة ديمقراطيا في شباط/فبراير 2021.

تؤكد ميانمار، بصفتها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مجدَّدا التزامها بإبقاء منطقة الرابطة منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة بانكوك. ولئن كنا نؤيد أي جهود يمكن أن تزيد من تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة أو إنشاء مثل هذه المناطق في أماكن أخرى، بما في ذلك الشرق الأوسط، فإننا ينبغي ألا نراها أبدا بديلا عن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وكما حدث في السنوات السابقة، ستقدم ميانمار هذا العام مشروع قرارها السنوي، المعنون "نزع السلاح النووي" (A/C.1/78/L.57)، إلى اللجنة، ونطلب الدعم المستمر من جميع الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وفقا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فقد أُعلن عن 304 72 أطنان مترية من العوامل الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وشهد شهر تموز/يوليه الماضي التدمير الكامل لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. وهذا إنجاز مهم جدا حققته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشق الأنفس وينبغي لنا جميعا أن نفخر به. وفي الوقت نفسه، لا تزال تهديدات الأسلحة الكيميائية قائمة. وندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، ويجب محاسبة مستخدميها. ويجب علينا أيضا مضاعفة جهودنا لإنشاء آلية للتحقق بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإلى جانب ذلك، لا بد من ضمان عدم استخدام التطورات السريعة الأخيرة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لأغراض زعزعة السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أشيد بتعيين الأمين العام هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالذكاء الاصطناعي.

ومن المهم ألا نغفل عن أن الأسلحة التقليدية تمثل تحديات أكثر إلحاحا بكثير من أسلحة الدمار الشامل. ومع أن أسلحة الدمار الشامل تُشكِّل تهديدات يمكن أن تفضي إلى نهاية العالم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا رجعة فيها، فإن الأسلحة التقليدية تؤدي إلى دمار الأرواح والممتلكات بصورة يومية. ونحن بحاجة ماسة إلى العمل من أجل ضمان عدم نقل هذه الأسلحة أو بيعها إلى جهات فاعلة من الدول أو من غير الدول على استعداد لاستخدامها في ارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وينطبق ذلك بصفة خاصة على بلدي. إن شعب

ميانمار ضحية للأسلحة التي يستخدمها المجلس العسكري الحاكم. فقد استورد المجلس العسكري، منذ انقلابه غير القانوني أسلحة ومواد خام قيمتها تزيد على بليون دولار لسياسات الأرض المحروقة التي يتبعها والتي تسببت في قتل أكثر من 000 4 مدني، بما في ذلك النساء والأطفال، فضلا عن التهجير القسري لحوالي مليوني شخص وتدمير أو حرق أكثر من 000 75 منزل. علاوة على ذلك، فإنه يستخدم بشكل متزايد الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، في حين وثَّق مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة ما متوسطه 30 غارة جوية شهريا في ميانمار بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من هذا العام.

ويواصل المجلس العسكري هجماته العشوائية على المناطق المدنية، بما في ذلك المدارس ومرافق الرعاية الصحية. وفي 11 نيسان/أبريل، قُتل أكثر من 160 مدنيا وجرح كثيرون آخرون في غارة جوية في قرية بازيغي بمنطقة ساغينغ. وفي الآونة الأخيرة، في 27 أيلول/سبتمبر، استخدم المجلس العسكري المدفعية الثقيلة لمهاجمة مدرسة تابعة لدير في وونثو في ساغينغ، مما أدى إلى إصابة 18 طالبا، ستة منهم بجروح خطيرة. وفي هذا المساء، هاجم المجلس العسكري لايزا في ولاية كاشين بالمدفعية الثقيلة، فأوقع قتلى وجرحى من المدنيين، بمن فيهم أطفال، ودمَّر ممتلكات خاصة. ولا يمكن لأي كلمات أن تُعبِّر تعبيرا كافيا عن المعاناة التي يتحملها شعب ميانمار. إنها مأساة يعجز اللسان عن وصفها.

ومن الثابت تماما أن الفظائع التي ارتكبها المجلس العسكري ضد شعب ميانمار قد ساعدت عليها عمليات نقل الأسلحة إليه من بلدان مُعيَّنة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من شعب ميانمار والمجتمع الدولي، تلقَّى المجلس العسكري منذ الانقلاب أعدادا كبيرة ليس من الطائرات المقاتلة والذخائر فحسب، ولكن أيضا من قطع الغيار والمعدات والتكنولوجيات المرتبطة بها، مما مكَّنه من زيادة القدرة الإنتاجية لصناعاته الدفاعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مميتة. ويدرك شعب ميانمار تماما من هي تلك البلدان. وأود أيضا أن أشدد على أنه من المهم أن نراقب عن كثب طموحات المجلس العسكري في إنشاء محطة للطاقة النووية. وتشهد أعماله المتهورة واللاإنسانية ضد الشعب وبلده على حقيقة أن العصبة العسكرية –

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): لقد تجاوز ممثل ميانمار الحد الزمني. وستُنشر النسخة الكاملة لبيانه على البوابة الإلكترونية للوفود.

السيد تشيتين (تركيا) (تكلَّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وفد بلدي الكامل.

شهدنا في السنوات الأخيرة عددا من التطورات الرامية إلى النهوض بجدول الأعمال النووي. وللأسف، أدت الحرب في أوكرانيا في العامين الماضيين إلى تقويض تلك الخطوات الإيجابية واستمرت البيئة الأمنية منذ ذلك الحين في دوامة التدهور. وإننا نأسف لأن هذا الاجتماع يتم تنظيمه مرة أخرى في ظل ظروف استثنائية بسبب الحرب المستمرة في أوكرانيا، والتي رفضناها منذ البداية.

وتدعم تركيا بقوة سيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وما زلنا نتمسك بموقفنا بأن تلك الحرب المدمرة يجب إنهاؤها بإعطاء الأولوية للحل الدبلوماسي.

ونشعر أيضا بقلق بالغ لاستمرار العنف في إسرائيل وفلسطين. وندين بشدة الخسائر في أرواح المدنيين وندعو الأطراف إلى وقف التصعيد. وهناك حاجة ملحة إلى تنشيط الجهود الدولية من أجل تحقيق سلام دائم، على أساس رؤية حل الدولتين، كما أكد الأمين العام أيضا في بيانه اليوم.

وبالنظر إلى التحديات العديدة التي نواجهها اليوم، يظل من الأهمية بمكان التمسك بالصكوك القائمة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن نزاهة وشمول المنصات والجهود المتعددة الأطراف. وفي ضوء هذه الاعتبارات أيضا، نرحب ببدء عمل اللجنة الأولى.

تلتزم تركيا التزاما راسخا بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وبضمان الاستخدامات المأمونة والآمنة والسلمية للطاقة النووية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي. وما زلنا ملتزمين التزاما تاما بأهدافها وبتنفيذها الكامل في إطار ركائزها الثلاث وزيادة تعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونكرر نداءنا إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للانضمام إلى المعاهدة دون شروط. وإننا مقتنعون بأن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يعتمد أولا وقبل كل شيء على التنفيذ الناجح على الصعيد العالمي لنظام معاهدة عدم الانتشار. ونقر بالشعور بخيبة الأمل، لا سيما فيما يتعلق بوتيرة التقدم في نزع السلاح النووي، ولكننا مقتنعون أيضا بأن معاهدة عدم الانتشار أثبتت أهميتها. وحتى إذا لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي العاشر من اعتماد وثيقة ختامية، فإن نظام معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب دور التحقق المتميز للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يزال سليما. ويتعين علينا جميعا أن نواصل التمسك بذلك الإطار ودعمه.

علاوة على ذلك، يظل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية قصوى. ونرحب بالتصديقات على المعاهدة والجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق تلك الغاية. ونتابع بقلق التقارير الأخيرة عن اعتزام روسيا إلغاء تصديقها على المعاهدة. وبينما ندعو الاتحاد الروسي إلى إعادة النظر في موقفه، فإننا ندعو أيضا جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك دون أي تأخير أو شروط مسبقة.

وفي ظل الظروف الاستثنائية بقدر أكبر اليوم، لا يزال من الأهمية بمكان أن تتمسك جميع الدول بالوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية أخرى وأن تحافظ عليه. ونكرر دعوتنا إلى الشروع فورا في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

إن إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل على أساس ترتيبات بين دول المناطق المعنية تدبير مهم لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتتمسك تركيا بالتزامها بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، تمشيا مع القرار المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995.

كانت خطة العمل الشاملة المشتركة مشروعا مهما كان من الممكن أن يُشكِّل سابقة جيدة للجهود العالمية لعدم الانتشار. ومن المؤسف أن تلك الفرصة لم تُستغل استغلالا كاملا. ومع ذلك، ما زلنا نعتقد أنه لا تزال هناك إمكانية لاستعادة الخطة. وندعو الأطراف إلى السعي إلى اتباع نهج بناء بغية تنشيط الخطة. ولا يزال من الأهمية بمكان أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الاضطلاع بأنشطة الرصد والتحقق. ونشيد بالروح المهنية لأمانة الوكالة وتفانيها.

ولدى تركيا أيضا شواغل متزايدة إزاء تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية وحولها، حيث حدثت زيادة لم يسبق لها مثيل في عمليات إطلاق القذائف من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من حيث العدد والأنواع على حد سواء، في العامين الماضيين. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تمتثل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وان تكف عن الأعمال التي قد تؤدي إلى زيادة التوترات في المنطقة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي، ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نعالج تلك المسألة بأقصى قدر من العناية. وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى، والذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. ونشيد بنزاهة ومهنية هيئات التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشدد على إسهامها في الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما في سورية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، ثمة أهمية قصوى للتحلي بالمسؤولية وتوخي الشفافية في مجال تجارة الأسلحة من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومعاهدة

تجارة الأسلحة، التي وقع عليها بلدي، إنجاز مهم وهي تسد ثغرة حيوية تتعلق بالشفافية، كما أنها مدونة قواعد سلوك لتجارة الأسلحة التقليدية على الصعيد العالمي لأنها تحدد أعلى المعايير الدولية المشتركة التي تنظم صادرات الأسلحة التقليدية.

إن تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب.

وتولي تركيا اهتماما خاصا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء وحماية الحق في الوصول غير المقيد إلى الفضاء الخارجي واستخدامه بما فيه نفع جميع البلدان ورفاهها. ومن المؤسف أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي عُقد مؤخرا في جنيف، لم يتمكن من إصدار وثيقة ختامية. بيد أننا سنواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز معايير السلوك المسؤول للدول، وكذلك تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

لا تزال تركيا تشعر بالقلق لتزايد عدد الهجمات الإلكترونية وشدتها في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نعمل لتعزيز تنفيذ الإطار المعياري القائم فيما يتعلق بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وسيسهم وضع برنامج عمل في توطيد الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه. ونرحب أيضا باعتماد التقرير المرحلي السنوي بتوافق الآراء للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 في هذا العام (انظر A/78/265).

بالنظر إلى التحديات المستمرة التي يواجهها الهيكل الدولي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، يجب أن تكون تعددية الأطراف الفعالة بوصلتنا للمضي قدما. وفي جهودنا الرامية إلى تحقيق الأمن الجماعي، يجب علينا أكثر من أي وقت مضى استخدام الأدوات المتاحة لنا بكفاءة. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تكون حماية سلامة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعزيز فعاليتها أولويتنا المشتركة. واللجنة الأولى ركيزة مهمة لهذه الآلية. ووفد بلدي على استعداد للإسهام في مسعانا الجماعي انطلاقا من ذلك الفهم.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلَّم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تعازيكم القلبية لشعب إسرائيل.

لقد كانت الأيام الماضية مدمرة تماما لجميع الإسرائيليين. إذ عانت إسرائيل من هجوم غير مسبوق لا يمكن تصور حجمه. وقُتل مئات المدنيين الإسرائيليين الأبرياء على أيدي إرهابيي حماس الهمجيين بدم بارد، وأسر أولئك المتوحشون الساديون العديد من الرجال والنساء والأطفال والأجداد الأبرياء. ولا يختلف عناصر حماس المتوحشون عن تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة. وتناسباً، فإن كارثتنا أكبر 10 مرات من كارثة 11 سبتمبر/أيلول. وستُقابَل برد قوي جدا من أجل استعادة الأمن لمواطنينا.

في عصر أصبح فيه الاستقرار والسلام الدوليان موضع شك، يُتوقَّع من الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات ضد دول معينة تتجاهل بوقاحة التزاماتها، مما يقوض الأساس الوطيد الذي يُبنى عليه الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، ما زال الشرق الأوسط يعاني من عدم امتثال مزمن لمعايير والتزامات وآليات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ومما يؤسف له أن ثقافة عدم الامتثال تلك أصبحت واسعة الانتشار وخطرة على المنطقة بأسرها. ولمعالجة هذه المسألة الملحة، يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمساءلة الدول المارقة بحزم عن أعمالها وأن يكفل أن تواجه عواقب حقيقية لعدم الامتثال.

وعلى الجبهة النووية، تواصل إسرائيل دعم النظام العالمي لعدم الانتشار. وللأسف، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا توفر في حد ذاتها علاجا للتحديات الأمنية الفريدة في المنطقة، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة للمعاهدة من جانب إيران وسورية. وتستمر إسرائيل في تقديم دعم فعال لأنشطة الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي، بما في ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

منذ عقود، تمضي إيران بخطى سريعة في تطوير برنامجها النووي العسكري. وتمتلك إيران حاليا كميات كبيرة من المواد النووية

العالية التخصيب، التي لا يوجد لها أي مبرر مدني على الإطلاق. كما أحرزت إيران تقدما كبيرا في معالجة معدن اليورانيوم وفي تطوير أجهزة طرد مركزي متقدمة. وتلك التطورات، وخاصة تراكم المعرفة التي لا رجعة فيها من قبل إيران، تجعل خطة العمل الشاملة المشتركة عديمة القيمة. وقد أثبتت إيران بما لا يدع مجالا للشك أنها تستخدم المفاوضات فقط كأداة لكسب الوقت في سعيها لاستكمال برنامجها النووي العسكري.

وبعد الفظائع التي شهدناها جميعا خلال الأيام الماضية في إسرائيل، يتعذر تخيل مدى الدمار الذي يمكن أن يسببه وكلاء الإرهاب الإيرانيون، مثل حماس أو حزب الله، إذا كانوا محميين بمظلة نووية إيرانية أو إذا ما زودوا بأسلحة نووية ورؤوس حربية نووية.

وبالتوازي مع مساعي إيران النووية، فإنها تواصل انتهاكها الخطير لالتزاماتها المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو المجتمع الدولي إلى مطالبة إيران بالتعاون مع الوكالة على النحو المحدد في مختلف التقارير والقرارات. وما دامت إيران ترفض تقديم تفسيرات ذات مصداقية فنية، لا يمكن للوكالة أن تؤكد صحة واكتمال إعلانات إيران ومسائل الضمانات، ويجب أن تظل مسائل الضمانات معلقة.

كما انتهكت إيران بوضوح التزاماتها بموجب المرفق باء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) وواصلت تزويد المنظمات الإرهابية بقذائف متقدمة ومركبات جوية غير مأهولة. وفي الآونة الأخيرة، رأينا الطائرات الإيرانية بدون طيار تستخدم على نطاق واسع في أوكرانيا، مسفرة عن مقتل مدنيين أوكرانيين.

فإيران تحاول زعزعة استقرار المنطقة باستخدام كل أداة ممكنة تحت تصرفها. إن دعم إيران للمنظمات الإرهابية يتناقض مع العديد من قرارات مجلس الأمن. فمنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، اختبرت إيران عشرات القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة دمار شامل. وعلاوة على ذلك، أنتجت إيران العديد من مركبات إطلاق الأقمار الصناعية التي تشمل مكونات تستخدم في الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وذلك السلوك الإيراني الخطير يثبت بوضوح نوايا إيران الحقيقية وعدم رغبتها في الالتزام بالاتفاقات الدولية.

وليس سرا أن إيران تمول وكلاءها الإرهابيين وتسلحهم وتدربهم، وينبغي أن تكون هجمات حماس المروعة التي ارتكبت ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء خلال الأيام الماضية علامة واضحة على أن تلك الدولة الراعية للإرهاب يجب أن تحاسب على جرائمها.

لقد حدث استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل دول الشرق الأوسط ضد سكانها وضد البلدان المجاورة خمس مرات منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الواضح أن سورية لا تزال تحتفظ بقدرات أسلحة كيميائية وأنها تواصل طموحها للحصول على المزيد من تلك القدرات. وعدم تعاون النظام وخداعه يثير خوفا حقيقيا من وجود مجموعة كيميائية كبيرة متبقية في سورية، وربما المزيد. ويساورنا القلق أيضا من أن إيران تسعى إلى استخدام مواد كيميائية ذات استخدام مزدوج تعمل على الجهاز العصبي المركزي لأغراض هجومية وتهدف إلى تسليح الجماعات الإرهابية التابعة لها بتلك الأسلحة.

إن وجود أنشطة نووية غير معلنة في سورية، فضلا عن الأسئلة المفتوحة المتعلقة بطبيعة المواقع والمواد المحددة داخل سورية وحالتها التشغيلية، لا تزال ذات صلة ومثيرة للقلق. فيجب على سورية أن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك فإنها تواصل تجاهلها.

وتعلق إسرائيل قيمة كبيرة على التصدي للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الخارجي وتسلم بقيمته في تعزيز فهم أكبر لمختلف جوانب الحد من التهديدات الفضائية في وقت السلم.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، تود إسرائيل أن تؤكد رأيها الواضح بأن المعاهدة، التي لا تؤيدها، لا تنشئ أو تسهم في تطوير قانون عرفي يتعلق بموضوع المعاهدة أو محتواها أو تشير إلى وجوده.

وأخيرا، تدعي بعض الجهات الفاعلة في المنطقة أنه يمكن الشروع في هيكل أمني شامل في الشرق الأوسط من دون الانخراط

المباشر مع إسرائيل ومن دون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة ومن دون الحد من التوترات الإقليمية وبدون بناء الثقة والاطمئنان اللازمين بين الأطراف الإقليمية، ومع تجاهل المعايير والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في المحافل ذات الصلة. وذلك الموقف غير مقبول.

والمبادرات غير المبررة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تتعارض مع المبادئ التوجيهية والمبادئ الراسخة فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وغير مفيدة. ولن تشارك إسرائيل في عمليات مصطنعة تتجاوز الممارسات المعمول بها. وأي إطار من هذا القبيل للأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون إلا نتيجة للرغبة السياسية المتبادلة لجميع الأطراف الإقليمية في التعامل مع بعضها البعض، مع مراعاة الشواغل الأمنية لكل دولة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بألمكم، السيد السفير. يتعين علي أن أطلب منكم إنهاء البيان. سيكون بإمكانكم نشر النسخة الكاملة من بيانكم على بوابة e-deleGATE.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في البداية أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لإدارة أعمال لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، كما أهنئ أعضاء مكتبكم وأؤكد التزام وفد بلدي بالعمل لإنجاح أعمال هذه الدورة.

كما يؤيد وفد بلدي بيان حركة عدم الانحياز، الذي ألقاه الممثل الدائم لإندونيسيا، وبيان المجموعة العربية الذي ألقاه الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة (انظر A/C.1/78/PV.2).

يشكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة دعامة أساسية لمنظومة صون الأمن والسلم الدوليين. وتؤمن الجمهورية العربية السورية بأن العمل متعدد الأطراف والمنسجم مع الميثاق هو الطريق الوحيد المستدام لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وتزداد أهمية ذلك في ظل التحديات الخطيرة التي يشهدها عالم اليوم، وفي مقدمتها اشتعال الصراعات المدمرة واستمرار الاحتلال والتوجه نحو مزيد من التسلح وتحديث الترسانات النووية وانتشار الإرهاب وتبنيه كسلاح سياسي من قبل بعض الدول.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار تمثل ركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين. وسورية، كدولة طرف في تلك المعاهدة الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بأن إزالة الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وتعرب سورية عن الأمل في أن تتجاوز الدورة القادمة لمؤتمر الاستعراض التعثر الذي أصاب المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة وأن يتم التوصل إلى توافق فعال في الآراء للمضي قدما بتنفيذ التعهدات والالتزامات التي حددتها المعاهدة وتضمنتها الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض السابقة والقرارات الصادرة عنها.

يشكل كيان الاحتلال الإسرائيلي مصدر تهديد دائم وجدي للأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط. فبالتزامن مع تواصل انتهاكاته لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وشنه أعمال العدوان المتكررة على بلدي، يواصل هذا الكيان امتلاك وتوسيع ترسانته من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، الكيميائية والبيولوجية والنووية، كطرف وحيد في المنطقة، بعيدا عن أي رقابة دولية، مستفيدا في ذلك من الدعم الذي توفره له دول معروفة للجميع. ويقوم هذا الكيان وداعموه بعرقلة إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ... ويقوم هذا الكيان وداعموه بعرقلة إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إن معالجة هذا الوضع الشاذ في منطقتنا يتطلب من المجتمع الدولي أن يتصدى بحزم لتعنت إسرائيل واستخفافها بالإرادة الإقليمية والدولية لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كما يتطلب إلزامها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد جاء اتخاذ الجمعية العامة المقرر 546/73 بشأن عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لكسر حالة الجمود التي واجهت تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة جاءت من خارج معاهدة عدم الانتشار، فإنها حظيت بدعم جميع دول المنطقة التي شاركت بفعالية لإنجاح هذا المؤتمر، ومن بينها سورية. لكن إسرائيل رفضت، ولا تزال ترفض، الانخراط في هذا المسعى. والمؤسف أيضا هو مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية له، على الرغم من أنها دولة وديعة لمعاهدة عدم الانتشار وإحدى الدول الثلاث التي شاركت في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 1995، كجزء من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. وتشدد على أن هذا القرار يعد جزءا لا يتجزأ من التزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الثلاث التي شاركت في تقديم القرار.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف ومن قبل أي كان وفي أي مكان أو زمان أمر مدان ومرفوض كليا. ولذلك انضمت طوعا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأوفت خلال فترة قياسية بكل الالتزامات الناتجة عن هذا الانضمام. وحرصت على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكن ما يدعو إلى الأسف أن بعض الدول عمدت إلى استغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كمنصة للهجوم على سورية وتلاعبت بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية، ترسي سوابق خطيرة في مسيرة عمل المنظمة، متسببة في ضرر لمصداقيتها يصعب إصلاحه. وتدعو سورية، في هذا السياق، حفاظا على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولإبعادها عن التجاذبات السياسية، إلى مراجعة مسؤولة لمسيرة عمل المنظمة خلال السنوات الماضية وتصحيح الأخطاء الواضحة في أحكامها.

يجدد بلدي دعمه لنهج روسيا والصين في الحفاظ على القانون الدولي وضمان الأمن والاستقرار في العالم. ويعيد التأكيد على موقفه المؤيد لحق روسيا في الدفاع عن نفسها وحماية أمنها القومي ردا على السياسات الغربية العدوانية.

كما تدين سورية انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة. وتشيد بالنهج البناء والمسؤول الذي تتبعه إيران بشأن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ونعبر عن تضامننا مع جمهورية إيران الإسلامية في وجه الإجراءات الأمريكية غير القانونية تجاهها.

وندين الإجراءات الأمريكية الرامية إلى عسكرة الوضع في شبه الجزيرة الكورية والتدخل في شؤونها. وندعو إلى وقف التحركات والتدريبات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، والتي تؤدي إلى تصعيد التوتر في المنطقة.

سيتاح النص الكامل لبياني على البوابة الإلكترونية للوفود (e-DeleGATE).

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. وآمل أن تتكلل الدورة الحالية بالنجاح تحت قيادتكم القديرة.

إن البشرية ترغب في تحقيق نزع السلاح التام والكامل وبناء عالم سلمي خال من العدوان والحرب. غير أن التطورات في ميدان نزع السلاح خلال العام الماضي تشير إلى أن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح تواجه أزمة كبيرة. فالنظام الدولي لنزع السلاح آخذ في التآكل من جذوره، وبالتالي ظهر سباق التسلح النووي وخطر اندلاع حرب نووية كحقيقة واقعة.

ويعزى ذلك بالكامل إلى الولايات المتحدة، التي وضعت عمدا عقبات أمام تنفيذ النظام الدولي لتحديد الأسلحة النووية لسنوات. وبدلا من أن تشعر الولايات المتحدة بالمسؤولية الواجبة بوصفها المحرك الرئيسي لإغراق النظام الدولي لنزع السلاح في أزمة انهيار، فإنها تنغمس في التلاعب بالرأي العام لتحويل المسؤولية إلى الآخرين بينما

تلجأ إلى أعمال غير مقيدة لتوسيع الأسلحة النووية والانتشار النووي على نحو يثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي.

فالولايات المتحدة تسعى علنا إلى الانتشار النووي من خلال شراكة AUKUS – بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – في تحد للمعارضة القوية من المجتمع الدولي. وذلك يشكل انتهاكا واضحا للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي وله أثر سلبي خطير على الأمن الاستراتيجي في المنطقة وبقية العالم.

وبصفة خاصة، أعلنت الولايات المتحدة سياسة وطنية لتحديث صناعة أسلحتها النووية بدرجة عالية وتيسير تحديث الثالوث النووي. كما قررت استئناف إنتاج الرؤوس الحربية النووية هذا العام. وذلك تقصير صارخ في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي، التي تعهدت بها أمام المجتمع الدولي، فضلا عن كونها دليلا واضحا على عدم رغبتها في تنفيذ التزاماتها.

واليوم، تشكل تحركات الولايات المتحدة نحو تكديس الأسلحة النووية حافزا لدفع التسلح المتزايد لدولة معينة في حلمها بأن تصبح قوة عسكرية وإطلاق سباق تسلح نووي جديد في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه الحقيقة الصارخة بوضوح من هو الجاني الرئيسي في دفع العالم إلى القلق والخوف النوويين.

وخلال العام الماضي، تعرض السلم والأمن الدوليان للتقويض بسبب المواجهة العسكرية للولايات المتحدة وأتباعها وتفاقمت البيئة الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها، بشكل لم يسبق له مثيل.

ومنذ بداية هذا العام، أجريت التدريبات العسكرية المشتركة التي تقودها الولايات المتحدة بأسماء رمزية مختلفة تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الواحدة تلو الأخرى عبر الجو والبر والبحر في شبه الجزيرة الكورية وحولها، كما حدث في العام السابق. وكانت ضربة وقائية وذات طبيعة عدوانية بجميع المقاصد والأغراض والأكبر على الإطلاق في التاريخ.

وبعد صياغة ما يسمى بإعلان واشنطن، الذي يمثل أكثر السياسات عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أطلقت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا المجموعة الاستشارية النووية، الرامية إلى التخطيط لاستخدام الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بل إنهم لم يترددوا في ارتكاب هذا الاستفزاز المتهور مثل نشر غواصة نووية محملة بأسلحة نووية استراتيجية في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى الرغم من ذلك، تحاول الولايات المتحدة تشويه صورة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتضليل الرأي العام الدولي كما لو أن الحلقة المفرغة التي لا تنتهي من التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية ترجع إلى تدابيرنا المضادة للدفاع عن النفس. والدافع الخفي للولايات المتحدة لانتقاد تدابير الدفاع عن النفس التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها تهديدا للسلام العالمي هو تبرير تدخلها العسكري المستمر وطموحها للهيمنة في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. إن تعزيز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للردع بغرض الدفاع عن النفس ممارسة مبررة للحق السيادي في حماية كرامتها وأمنها والسيطرة على الحالة المتدهورة باستمرار في شبه الجزيرة الكورية وإدارتها بطريقة مستقرة في مواجهة التهديدات التي يشكلها عدوانية الولايات المتحدة الفظيعة.

ومفتاح ضمان السلام والاستقرار في منطقة شبه الجزيرة الكورية هو أن تتخلى الولايات المتحدة بشكل أساسي عن سياستها العدائية المستمرة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن تترجم إلى إجراءات تدابير صنع السلام مثل وقف مختلف المناورات العسكرية المشتركة ووقف نشر الأصول النووية الاستراتيجية وحل قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية.

وإذا استمرت الولايات المتحدة والقوات المعادية الأخرى في السعي إلى التعدي بشكل خطير على أمن دولتنا ومصالحها الأساسية في تحد لتحذيراتنا المتكررة، فعليها أن تضع في اعتبارها أنها ستواجه حتماً أزمة أمنية أكثر خطورة.

وإذا ظلت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة والتي تنطوي على تدمير نظام نزع السلاح والدوس عليه دون تغيير، فإن جهود المجتمع الدولي لتحقيق أهداف نزع السلاح لن تسفر عن أي من النتائج المرجوة.

وينبغي للولايات المتحدة، وهي المستخدم الوحيد للأسلحة النووية وأكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، أن تأخذ زمام المبادرة في نزع السلاح النووي وأن تضع حداً فورياً لتقاسم الأسلحة النووية وتعزيز الردع الموسّع، اللذين يقوضان أسس النظام الدولي لعدم الانتشار ذاته ويثيران سباق التسلح النووي.

وينبغي لليابان، التي يصنّفها ميثاق الأمم المتحدة كدولة معادية، أن تفكر بصدق في جرائم الحرب المشينة والعدوانية التي ارتكبتها في الماضي وأن تكفّ عن اللجوء إلى التحركات المتهورة التي عفا عليها الزمن لتحقيق طموحها العسكري في أن تصبح قوة عسكرية وتنخرط في مؤامرة عسكرية مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، لن تنشر أسلحتها النووية على أراضي بلدان أخرى، ولن تتشاطرها أو تنقل التكنولوجيا أو المعدات أو المواد النووية ذات الصلة الصالحة لصنع الأسلحة.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة أيضاً بمعارضة الأسلحة البيولوجية والكيميائية وعسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه.

وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما كانت دائماً، الاضطلاع على أكمل وجه بمسؤوليتها ودورها في صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية العالم.

السيد فيليس رودريغيس (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تود بنما أن تهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة الثامنة والسبعين. ونحن نثق ثقة كاملة بقيادتكم لإحراز تقدم كبير خلال هذه الدورة وندعو إلى الحوار وتوافق الآراء بشأن جميع المسائل التي ستجري مناقشتها. ونود أيضاً أن نعرب عن شكرنا لفريق الأمانة العامة والمترجمين الشفويين الذين مكّن عملهم الهام من عقد هذه الجلسة.

وتؤيد بنما البيانات التي أدلى بها كل من: ممثلة السلفادور باسم منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (انظر A/C.1/78/PV.2)؛ وممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/78/PV.3)؛ وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

وتأسف بنما، شأنها شأن من تكلموا قبلنا، لحقيقة أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء خلال المناقشات التي أجريت على الرغم من التقدم المحرز في الفريق العامل المعني بالفضاء الخارجي في إطار هيئة نزع السلاح. كما ندعو إلى مواصلة العمل معاً في الاجتماعات المقبلة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وتسلّم بنما بالتحديات والتهديدات المعقدة التي تؤثر حالياً على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، ندعو إلى اللجوء إلى الحوار باعتباره السبيل الوحيد الفعّال للحل السلمي للنزاعات، عملاً بالهدف الأساسي الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة:

”تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي“.

وينبغي أن تكون تلك الحتمية نبراساً تهتدي به أعمال المجتمع الدولي وجهوده كجزء من السعي المستمر لضمان السلام والأمن والرفاه لجميع الدول ومواطنيها.

لقد أظهرت بنما التزاما تاريخياً بالحل السلمي للنزاعات وبالنظام القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونفهم أن ما يسمى بسباق التسلح يمثل تهديداً عالمياً له آثار مدمرة لا رجعة فيها على الحياة والتنمية البشرية، بما في ذلك للأجيال المقبلة. إنه خطر يهدد السلام والأمن

الدوليين. والاستثمار في الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات أكثر فائدة وتوفيراً بكثير مما يمكن أن يكون عليه أي نزاع مسلح. والموارد المستخدمة لبناء السلام وتعزيز التعاون الدولي استثمار في الأمن والتنمية المستدامة ورفاه البشرية جمعاء.

وفي 22 أيلول/سبتمبر، وفي إطار الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، اشتركت بنما، إلى جانب النرويج، في رئاسة المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (مؤتمر المادة الرابعة عشرة)، وأهابت بالدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تمكن بذلك من بدء نفاذها، من أجل ضمان الامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأنواع الجديدة من الأسلحة والمنظومات، يمثل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار الديمقراطي والتنمية والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويشكل امتلاك هذه الأسلحة من جانب أطراف وجماعات غير تابعة للدول مصدر قلق وتهديد للجميع. ولن نتمكن من وضع استراتيجيات فعالة تمكّن من معالجة تلك المسألة والتصدي لها إلا من خلال نهج متعدد الأطراف.

وفي ذلك الصدد، تؤكد بنما من جديد أهمية وصلاحية القرار 75/31، بشأن حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة.

إن بنما، بوصفها مرشحة لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2025-2026 عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ملتزمة التزاماً كاملاً بمعالجة المشاكل العالمية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وسنشغل ذلك المقعد بأكبر قدر من الالتزام والمسؤولية بوصفنا ممثلين لمنطقة ظلت منطقة خالية من الأسلحة النووية لأكثر من نصف قرن حتى الآن. وسنعمل بنشاط خلال فترة ولايتنا، كوننا مخلصين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، للإسهام في عمل الهيئات الفرعية للمجلس، وسنكون من المؤيدين الراسخين لتعددية الأطراف والحوار والتعاون الدولي داخل المجلس لمعالجة النزاعات والمسائل الأمنية الأخرى ذات الاهتمام المشترك، بغية التعاون بشأن جدول أعمال المجلس وبناء عالم أكثر أمناً ووئاماً لجميع الدول.

ويجب علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نكون يقظين فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة والتقدم فيها، مع مراعاة المستوى العالي لتطور الذكاء الاصطناعي الذي تحقق حتى الآن، وتحديد الآليات التي تجعل من الممكن منع استخدامها وتطبيقها بصورة غير مشروعة في سباقات التسلح، الأمر الذي يمكن أن يطلق العنان لنزاعات ذات أبعاد رئيسية من شأنها أن تهدد السلام والأمن الدوليين. إن تطوير التكنولوجيا الجديدة واستخدامها في الميدان العسكري يثير القلق من حيث أنها يمكن أن تُسهم، في ظل ظروف معينة، في ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو تيسّر ارتكابها، إلى جانب خطر حصول جهات فاعلة من غير الدول على هذه الأسلحة أو المنظومات.

ويجب أن نبني، ببذل كل الجهود الممكنة، مجتمعات خالية من العنف ومجتمعاً دولياً تضرب جذوره في العدالة واحترام الالتزامات الدولية. ويجب أن نسخر قوة التكنولوجيا لبناء عالم أكثر أمناً وسلاماً يصبح فيه الابتكار والتعاون الدولي دعامتين أساسيتين لاستراتيجياتنا العالمية لنزع السلاح والأمن. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من بناء المستقبل الذي ننشده، مستقبل ضارب الجذور في الثقة المتبادلة والتعايش السلمي والضمانات التي لا يمكن التراجع عنها حول حقوق الإنسان. فلنواصل العمل معاً بحزم نحو ذلك المثل الأعلى.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم وأن أتمنى لكم التوفيق في قيادة أعمال اللجنة الأولى. وأنتم تحظون بكل ثقة الوفد الآيسلندي ودعمه.

وتؤيد آيسلندا البيان الذي أدلى به بالفعل ممثل الدانمرك بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/78/PV.2). وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

نجتمع مرة أخرى والحرب في أوروبا واشتداد النزاعات وانتشارها في أجزاء أخرى من العالم تلقي بظلالها القاتمة، كما نشهد الآن في الشرق الأوسط، وأودّ هنا أن أكرر إدانة بلدي القوية للهجمات التي تشنها حماس ضد إسرائيل والخسائر في أرواح المدنيين.

ويستمر تدهور الحالة الأمنية العالمية بلا انقطاع ويتدهور معه الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة – وهو نفس الهيكل الذي كان ينبغي له أن يوفر الاستقرار والقدرة على التنبؤ والحماية للمدنيين في مناطق النزاع ويمكنه أن يوفر ذلك. ولا بد من التذكير في هذا الجمع بأنه إذا أريد للسلام أن يسود في هذا العالم، فيجب أن نحافظ على النظام الدولي القائم على القواعد ونعززه، وهو ما لا يمكن القيام به إلا من خلال تعددية الأطراف الفعالة.

إن قيام عضو دائم في مجلس الأمن، ووصي على السلام والأمن، بشن حرب عدوانية لا هوادة فيها ضد أوكرانيا هو أمر غير مفهوم. يجب أن يخضع هذا العمل الذي يتصف بالوحشية الصرفة للمحاسبة المناسبة. فكيف يمكن لـ 188 دولة عضواً لا تملك حق النقض أن تثق في سلوك كذاك الذي يمارسه الاتحاد الروسي، في انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؟

ومن المحزن أن ذلك يزيد من إغراء الدول والجماعات الأخرى وتصميمها على اللجوء إلى نفس تدابير العنف غير القانونية لحل مظالمها المزعومة – ودائماً ما يكون السكان المدنيون، ولا سيما النساء والفتيات، هم الذين يعانون أكثر من غيرهم في مثل هذه الحالات.

وترحب آيسلندا بالدور الهام الذي تؤديه بعض صكوك تحديد الأسلحة هذه في حماية المدنيين ومنع العنف الجنساني في حالات النزاع. ولكن يجب أن نفعل ما هو أفضل. إن القيام بعمل أفضل يتطلب أيضاً مشاركة أكبر للمرأة في إحياء وتطوير وتنفيذ الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة.

إن الموضوع الذي تناولته اللجنة الأولى – تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار – كان جزءاً لا يتجزأ من حل النزاعات العالمية منذ إنشاء الأمم المتحدة. فقد جلب لنا نجاحاً في شكل معاهدات وقواعد راسخة ولكنه جلب أيضاً، للأسف، فشلاً في المفاوضات بشأن تلك الاتفاقات وتنفيذها. ومن دواعي الأسف أن ذلك الفشل أصبح حالياً القاعدة، وليس الاستثناء، بسبب عدم الامتثال والتحديات الأمنية الخطيرة.

وتتواصل الجهود السافرة لتقويض تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ويكتسي ذلك أهمية خاصة في ميدان تحديد الأسلحة النووية وعدم الانتشار والسلامة النووية. ولا يزال الخطاب النووي مستمراً، مع التهديد الضمني باستخدام الأسلحة النووية. لقد شهدنا جميعاً كيف تستخدم السلطات الروسية، بأكثر الطرق غير المسؤولة، سيطرتها على محطة الطاقة النووية في زابوريجيا كتهديد في حربها غير القانونية على أوكرانيا. وتشيد آيسلندا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على دورها الحاسم في المحافظة على الأمان النووي في أوكرانيا.

إن محاولات روسيا المستمرة لإخراج العمل الهام بشأن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن مساره أمر يستحق الشجب. وقد تجلى ذلك النهج المدمر في إعلانها عن نشر أسلحة نووية في بيلاروس – وهي دولة كانت قد تخلت في السابق عن ترسانتها النووية. وهذه في الواقع مهزلة.

ونحن نشهد الآن نفس العلامات التي تقوض نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تثير السلطات الروسية إمكانية سحب التصديق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج النووي غير القانوني والخطير لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحميه دولتان من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مما يشل جميع الجهود التي يبذلها المجلس للتصرف إزاء ذلك السلوك المارق الذي يتعارض مع مختلف قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. يجب أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية، ولا سيما ترتيبات ضمانات معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويجب أن تواصل معاهدة عدم الانتشار أداء دورها الحاسم في نزع السلاح النووي وفي منع انتشار الأسلحة النووية مع الحفاظ في

الوقت نفسه على فوائد التكنولوجيا النووية للاستخدام المدني. ويجب أن تتوقف أي محاولات لتقويض المعاهدة.

وبالنظر إلى حدوث العديد من التطورات السلبية في الميدان النووي، فإن الحاجة الملحّة إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى للتصدي للخطر المتزايد للانتشار النووي. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى أن نرى إحياء لجهود تحديد الأسلحة النووية بين الدول النووية، حيث تعد مشاركة الصين – التي لديها العدد الأسرع نمواً من الأسلحة النووية – ضرورة مطلقة.

إن آيسلندا تساند بحزم معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وتدعم بقوة دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهودها الجارية في مجال التحقيق، والتي تسترشد بالنزاهة الشديدة والحياد والخبرة المتميزة. ويجب محاسبة الجناة في استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد آيسلندا بذل جهود أقوى لمواجهة الضعف المتزايد للمجتمع الدولي أمام التهديدات البيولوجية – وهو ضعف برز إلى المواجهة مع الجائحة التي حدثت مؤخراً. وفي العام الماضي، أحرز المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بعض التقدم بإنشاء فريق عامل لغرض تعزيز تنفيذ المعاهدة. ولا بد من المحافظة على تلك الخطوة نحو الأمام وتعزيزها.

وكما حدث في السنوات الماضية، لا تزال أسلحة الدمار الشامل محور اهتمامنا. وقد ازداد خطر استخدامها مع العمل العسكري والخطاب السياسي لبعض الدول الحاضرة في هذه القاعة. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان ألا تغيب عن بالنا أهمية الحفاظ على المعاهدات والمبادرات في مجال الأسلحة التقليدية وإضفاء الطابع العالمي عليها وتطويرها، مع استمرار تزايد عدد النزاعات في كل ركن من أركان العالم.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقوض السلام والتنمية وحقوق الإنسان ويسبب معاناة إنسانية هائلة. لذا ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وإن التنفيذ الفعال للمعاهدة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هو أمر أساسي آخر لعكس مسار هذا الاتجاه السلبي.

إن القفزة الهائلة إلى الأمام في التقدم التكنولوجي تثير العديد من التحديات الجديدة للأمن العالمي. وأصبح بإمكان الدول والجهات الفاعلة من غير الدول وحتى الأفراد الآن الوصول إلى التكنولوجيات ووسائل المعلوماتية التي ما كنا نقرأ عنها إلا في أدبيات الخيال العلمي. يثير استخدام الذكاء الاصطناعي بعض الأسئلة الخطيرة التي تتطلب تعاوناً وثيقاً متعدد الأطراف لتجنب الخطر الحقيقي المتمثل في أن تصبح تلك التكنولوجيا أداة للتدمير بدلاً من الإبداع.

وهذا الخطر قائم في جميع السبل الجديدة التي فتحناها في ميدان تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وسواء ما إذا كان الأمر يتعلق بفضاء سيبراني مفتوح وحر وآمن ومأمون في شكل برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي؛ أو كان يتعلق بمنظومات أسلحة فتاكة ذاتية التشغيل أو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فمن الأهمية بمكان أن يسهم ذلك العمل في تعزيز السلام والأمن الدوليين وأن يرتكز بقوة على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وختاماً، على الرغم من الجهود المتواصلة لتقويض النظام الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، تأمل آيسلندا في تحقيق نتائج ملموسة من عمل اللجنة. وإذ نشرع في تحضيرات كبيرة لميثاق من أجل المستقبل، سيعتمد في العام المقبل، فقد بات من المهم أن نحصل على مدخلات قوية من اللجنة الأولى. وسيكون تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح دعامة هامة لهذا الميثاق بوصفه أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات خدمة للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الدائم لآيسلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة والمكتب.

السيدة ساه (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ في البداية، بالنيابة عن بروني دار السلام، أن أنضم إلى الوفود الأخرى

في تهنئتكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى، وكذلك أعضاء مكتبكم على انتخابهم. وستحظون بالدعم الكامل من بروني دار السلام في الاضطلاع بدوركم الهام هذا العام.

وتؤيد بروني دار السلام البيانين اللذين أدلى بهما كل من: ممثل الفلبين بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2).

وتكرر بروني الشعور بأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يؤديان دوراً حاسماً في الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال بروني ملتزمة بالوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا التي وقعت عليها بروني دار السلام في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995 للحفاظ على منطقة جنوب شرقي آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والإسهام في السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، تشدد بروني على أهمية التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال خطة العمل لتعزيز تنفيذ معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق المحيط الأطلسي (2027-2023)، وتدعو كذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق المحيط الأطلسي دون تحفظات، وفقاً لأهداف ومبادئ المعاهدة المتعلقة بالتوقيع والتصديق على بروتوكول تلك المعاهدة.

وفي ذلك الصدد، تواصل بروني الاعتراف بالحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونعتقد أن إنشاءها يمكن أن يزيد من تعزيز نظام عدم الانتشار والتعجيل بعدم الانتشار العالمي للأسلحة النووية ونزع السلاح الكامل.

وعلى نطاق أوسع بكثير، توجه بروني الانتباه إلى العواقب المدمرة والخطيرة والعشوائية لأسلحة الدمار الشامل على السلام والأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي، وتحثّ على تقديم الدعم الكامل للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة ورصد دوليين فعالين من خلال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف بروني بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها إحدى أهم آليات مراقبة نزع السلاح، حيث نمت على مرّ السنين لتصبح كياناً بارزاً في نظام الإدارة النووية العالمي.

وتشيد بروني أيضاً بالإسهامات القيمة التي قدمتها الوكالة في الدعوة إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع استخدامها لأغراض عسكرية.

وتنوه بروني بالتقدم المحرز نحو تحقيق التطلعات المشتركة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، في حزيران/يونيه 2022، الذي شهد اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل من شأنهما أن يساعدا في تحديد مسار تنفيذ المعاهدة. وترحب بروني بعقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف، الذي سيعقد هذا العام.

وبالمثل، تؤيد بروني وقف سباق التسلح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. وتعتقد بروني أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل خطوة ملموسة نحو نزع السلاح العام والكامل الذي ينبغي أن ينجزه المجتمع الدولي بأسره دون تأخير. وتود بروني أيضاً أن تسلّط الضوء على الإدارة الناجحة للمؤتمر الثالث عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في الشهر الماضي والذي نأمل أن يقربنا من إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

وترحّب بروني أيضاً بتمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) وباستعداد اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء والمشاركة بنشاط في حوار مصمم خصيصاً بشأن تنفيذ القرار 1540

(2004). وستواصل بروني العمل جنباً إلى جنب مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية من خلال وضع الصيغة النهائية للتشريعات الوطنية الشاملة وإنشاء هيئة تنظيمية وطنية، فضلاً عن الاستفادة من مبادرات بناء القدرات المتعددة الأطراف مع البلدان الأخرى، لضمان التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن مسألة انتشار الأسلحة وسباق التسلح تتجاوز جميع المجالات، ولا سيما بسبب التقدم السريع في تكنولوجيا استكشاف الفضاء. وتنضم بروني إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن تأييدها للجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لأن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف لجميع الدول، وتعتقد أن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون حصراً للأغراض السلمية وللمنفعة الجماعية للبشرية، وينبغي استخدامه والتمتع به حصراً للأغراض السلمية لا غير. ومع تزايد الوعي بأهمية أمن الفضاء بالنسبة للسلام والاستقرار والاستدامة على الصعيد العالمي، ترحب بروني بمختلف الجهود الرامية إلى رصد السلوك المسؤول في الفضاء وضمانه وتدعم هذه الجهود، ولا سيما مع إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتكرر بروني التأكيد على بيان الرابطة الذي أدلي به خلال دورتها الثالثة، والذي ذكرنا فيه أننا نتطلع إلى مواصلة مناقشاتنا للتوصل إلى تفاهمات بشأن المبادئ التي تحكم الاضطلاع بالأنشطة الفضائية استناداً إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي للفضاء. ويسرّنا أن نشير إلى أن تلك المناقشات قد أجريت خلال دورتها الرابعة التي عقدت في وقت سابق من هذا العام.

وتشيد بروني بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها بوصفه سبيلاً هاماً لبناء الثقة وتيسير بناء القدرات وتحديد الاتجاهات الجديدة والناشئة. ونشيد بالتقدم المحرز في عمل الفريق برئاسة سنغافورة. ونتطلع إلى مواصلة مشاركتنا مع الفريق من أجل بناء فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر ويمكن الوصول إليه وقابل للتشغيل البيني وسلمي وقادر على الصمود.

وفي الختام، تكرر بروني دار السلام تأكيد دعمها الكامل لكم، سيدي الرئيس، وللمكتب وتؤكد من جديد التزامنا الثابت بالعمل مع البلدان الأخرى من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية وملموسة لعمل اللجنة في تحقيق الهدف العام للأمم المتحدة المتمثل في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للجميع.

السيد بيريز آيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من إندونيسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي (انظر A/C.1/78/PV.2 و PV.3).

إن البشرية تمر بمرحلة مفزعة تتسم بالتدهور المتزايد والخطير للاتفاقات الدولية في مجال الأمن، بما في ذلك ما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. إن تزايد عدم المساواة، واستمرار الأزمات الممنهجة بجميع أنواعها وخلق هذه الأزمات، وزيادة النزاع المسلح، إلى جانب التهديدات الناشئة في ميادين جديدة مثل الأشكال الجديدة للحرب، تشير جميعها إلى فترة من التحول الدراماتيكي اتسمت بعدم الاستقرار وعدم اليقين وانعدام الثقة.

وإزاء هذه الخلفية المعقّدة، يجب على اللجنة الأولى أن تركّز جهودها على التقليل إلى أدنى حدّ من فقدان الثقة فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، وتنشيط قدرة تعددية الأطراف والقانون الدولي، وحماية ميثاق الأمم المتحدة بغية تيسير نزع فتيل النزاعات بشكل عام، بهدف وحيد هو صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون التفاوض في نهاية المطاف على خطة جديدة للسلام موجهاً في ذلك الاتجاه على وجه التحديد.

وفي هذا الصدد، نؤكد أنه سيكون من الصعب حل الأزمة العالمية الراهنة المتعددة الأوجه والتغلب على أزمة الثقة والقيادة في

عالم اليوم في ظل رؤية للهيمنة تسعى إلى تقسيم العالم إلى تكتلات قوى وتفاقم النزاعات، بما في ذلك من خلال تيسير وسائل إدامتها، وتهدف إلى تشجيع سباق تسلّح جديد، كل ذلك لديه القدرة على تدمير الحياة على هذا الكوكب.

إن التقليل من شأن تلك المسائل على أساس حسابات انفرادية ترمي إلى تحقيق التفوق الاستراتيجي مع عدم مراعاة عودة ظهور السيناريوهات التي تنطوي على مواجهة نووية يمكن أن يؤدي بالبشرية إلى الانجرار مباشرة إلى طريق مسدود مأساوي. إن تفادي الكارثة المحتملة التي ما فتئت تعتمل هو في صميم المهمة التي تنتظرها المنظمة، وتحديداً اللجنة الأولى.

إن الشلل الذي شوهد في المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يوضح الفقدان التدريجي للثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، ولكن ذلك لا يعفيها من الامتثال لها. ونعتقد أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وأن تنفيذها على أساس تعددية أطراف معززة وشاملة، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يمكن أن يكون مفيداً للغاية لاحتواء تلك الاتجاهات الخطيرة والمتنامية وتخفيفها.

وفي ذلك الصدد، نشدد على الحاجة إلى إجراء استعراض كامل للامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار في جميع ركائزها الثلاث بغية الانتقال بفعالية نحو هدف بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال إزالتها بصورة تامة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وغير تمييزية.

ونأمل أيضاً أن يؤدي دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ عاجلاً وليس آجلاً إلى تقريبنا من الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية. لذلك ندعو الدول التي لم توقع وتصدق بعد على ذلك الصك الهام إلى النظر في القيام بذلك، بغية إضفاء الطابع العالمي عليه في وقت مبكر.

إن القضاء على الأسلحة النووية واجب سياسي وأخلاقي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإنها ستمثل خطراً كامناً يهدد جميع أشكال الحياة على هذا الكوكب. إن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، وعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، وخاصة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، يجب أن يظل عنصراً منطقياً يسمح بصون السلام والأمن الدوليين.

وتدرك فنزويلا كذلك دور العلوم والتكنولوجيا النووية في تطبيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب نؤكد من جديد دعمنا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وندافع عن حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوثها وإنتاجها واستخدامها السلمي للطاقة النووية، بينما ندين أيضاً تطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد الدول التي استخدمت تلك الأداة، على أساس سيادي وامتثالاً للقانون الدولي، ما ينطوي على إمكانية الإسهام في التنمية الشاملة لشعوبها.

كما ندعو إلى تعزيز الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في انسجام مع البيئة والصحة البشرية. وتؤيد فنزويلا أيضاً عمل الوكالة التي نُقيم معها تعاوناً تقنياً وعلمياً وثيقاً في الميدان النووي.

وفيما يتعلق بموضوع آخر، نود أن نكرر إدانتنا القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بغض النظر عمن يستخدمها أو أين تستخدم. ونؤيد الجهود الرامية إلى القضاء التام والكامل عليها. ويؤكد بلدي من جديد الطابع التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويشدد على ضرورة ضمان عدم تسييسها أو تسييس عملها.

ونغتنم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بإنشاء الفريق العامل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونؤيد بقوة جهوده الرامية إلى وضع تدابير ملموسة، بما في ذلك تلك ذات الطابع الملزم، ترمي إلى تعزيز الاتفاقية من جميع جوانبها، وخاصة فيما يتعلق بالتحقق.

لا يزال الكوكب يشهد تحولات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي ظاهرة ترتبط بشكل متزايد بإدارة جميع

الأنشطة البشرية. ومع تقدم هذه التكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، تتأثر أنشطة الناس بهذه التطورات، بينما في الوقت نفسه هناك قلق متزايد ومشروع بشأن الأمن.

وفي ذلك الصدد، تشدد فنزويلا على أنه على الرغم من الدرجة العالية من الاختلاف في الآراء بشأن الأمن الدولي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً مركزياً في إنشاء إطار دولي ملزم قانوناً بشأن الاستخدام المسؤول والسلمي لتلك التكنولوجيا. وينبغي أن يوفر هذا الإطار الأمن فيما يتعلق باستخدامها، بما في ذلك ضد البنى التحتية الوطنية الحيوية، مع الاعتراف بالتفاوتات التكنولوجية القائمة والحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والدعم التقني في هذا المجال دون تمييز أو عقبات من أي نوع.

وأخيراً، يسلّط بلدي الضوء على التهديد الذي تشكله منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك آثارها الأخلاقية والقانونية والأمنية. لذلك ندعو إلى اعتماد صك ملزم قانوناً يحظر استخدامها وينظم استخدام الأسلحة شبه ذاتية التشغيل.

وستقدم النسخة الكاملة من بياننا إلى الأمانة العامة.

السيد باكرادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الوفد الجورجي، أودّ أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم الدعم الكامل من الوفد الجورجي.

في البداية، أودّ أن أذكر أن جورجيا تدين بشدة الهجمات الإرهابية المروعة ضد إسرائيل ومدنييها التي أشعلت موجة جديدة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ونعرب عن تضامننا مع دولة إسرائيل وشعبها.

يواجه العالم اليوم تحديات أمنية غير مسبوقة. ونحن نشهد كيف يتعرض النظام الدولي القائم على القواعد للخطر ويواجه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار تحدياً كبيراً. ويكمن العدوان الروسي على أوكرانيا في صميم تلك التحديات، مما يقوض بشدة الهيكل الأمني الأوروبي والعالمي ويؤدي إلى عواقب عالمية هائلة. وأود أن أكرر أن جورجيا تتضامن تضامناً كاملاً مع أوكرانيا وشعبها في الدفاع عن بلدهما ضد الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا.

إن استخدام روسيا للخطاب النووي الخطير وسط عدوانها العسكري أمر غير مسبوق ومقلق للغاية. ويساورنا القلق أيضاً إزاء القصف المتكرر لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية، لأنه يزيد من خطر وقوع كارثة نووية كبرى. ويتعين على روسيا أن تمتثل للمطالب الواردة في قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرها العام بشأن الحالة في أوكرانيا والتي تدعو روسيا إلى سحب قواتها العسكرية فوراً من محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

وتؤيد جورجيا تأييداً تاماً العمل الهام للوكالة لمساعدة أوكرانيا في الحفاظ على الأمان والأمن النوويين، وتنفيذ الضمانات عملاً بالتزامات أوكرانيا المتعلقة بالضمانات.

ولطالما كانت جورجيا من أشد المؤيدين والممتثلين للنظامين الدوليين لنزع السلاح وعدم الانتشار لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعلّق أيضاً أهمية قصوى لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكل عنصراً حيوياً في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

ومن المخيب للآمال أن المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء العام الماضي بسبب رفض روسيا لوثيقة توفيقية كان من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونأسف أيضاً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الموجزة خلال الدورة التحضيرية الأولى للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2026 في آب/أغسطس الماضي.

ومن دواعي القلق أيضاً تعليق مشاركة روسيا في معاهدة ستارت الجديدة. بهذه الخطوة، تكون روسيا قد تحدت بشكل كبير النظام الدولي القائم على القواعد. وندعو روسيا إلى التراجع عن تعليقها والوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة.

وفي ظل هذه الظروف غير المؤكدة والمقلقة، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتصرف المجتمع الدولي بروح من الوحدة. وإضفاء الطابع العالمي على الآليات المتفق عليها دولياً والإخلاص العميق لتلك الصكوك والالتزامات يكتسيان أهمية قصوى.

إن جورجيا، بوصفها أحد البلدان ذات الموقع الاستراتيجي في منطقة البحر الأسود، تسعى جاهدة لضمان معايير عالية للأمن والأمان الكيميائيين أو البيولوجيين أو الإشعاعيين أو النوويين على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وتؤدي دوراً أساسياً في دعم الهيكل الأمني العالمي. ويواصل المجلس الوطني المشترك بين الوكالات المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في جورجيا، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين، تنفيذ النهج والسياسات الموحدة لحكومة جورجيا في مجال السلامة والأمن في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ويشمل ذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمدة 10 سنوات للحد من خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمسؤوليات التي يضطلع بها بموجب اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وجورجيا.

وتعمل جورجيا حالياً على اعتماد قانون جديد بشأن الحماية من الإشعاع والأمان والأمن النوويين يجري وضعه وفقاً لتوصيات بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيكفل القانون الجديد تعزيز الامتثال للمبادئ والمتطلبات الأساسية للأمان والأمن النوويين.

ولا تزال منطقتان في جورجيا تحتلهما روسيا بصورة غير مشروعة تشكلان تحدياً أمنياً من جوانب عديدة، بما في ذلك في سياق عدم الانتشار. وقد اكتشفت جورجيا من قبل تهريب مواد نووية ومشعة عبر أراضي المناطق المحتلة. ورداً على ذلك، اتخذت وكالات إنفاذ القانون في جورجيا تدابير فعالة ومنعت بالتالي تلك الأنشطة غير القانونية. بيد أن عدم وجود دولي في الأراضي التي تحتلها روسيا في جورجيا يجعل من المستحيل القيام بأي نوع من أنشطة التحقق على أرض الواقع.

علاوة على ذلك، فإن استمرار احتلال روسيا لإقليمي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيين المحتلين بصورة غير مشروعة وعسكرتهما المفرطة يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، والتزامات روسيا نفسها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008. علاوة على ذلك، فإن البيانات الأخيرة المتعلقة ببناء قاعدة بحرية عسكرية روسية في إقليم أبخازيا المحتل وإدراج الإقليمين اللذين لا يمكن فصلهما عن جورجيا في عمليات الاندماج الروسية تمثل بوضوح محاولة استفزازية أخرى لزعزعة استقرار الحالة الأمنية وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتردية بالفعل على أرض الواقع.

لقد أصبح الفضاء السيبراني بشكل متزايد أحد أهم الجوانب في مجال الحرب الهجينة. ولجورجيا تجربة طويلة ومؤلمة في التعامل مع التهديدات الهجينة النابعة من روسيا. ففي آب/أغسطس 2008، وخلال الحرب بين روسيا وجورجيا التي كانت أول عدوان عسكري مباشر واسع النطاق من جانب روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي على الدولة المجاورة لها، وبمعنى أوسع ضد النظام الأوروبي بأسره، شهدنا أول سابقة لهجوم إلكتروني واسع النطاق بالتوازي مع العمليات العسكرية الجارية.

وفي بيئة المعلومات المعولمة والتقدم التكنولوجي، تشكل المعلومات المستخدمة كسلاح أداة فعالة للنهوض بخططنا السياسية. وبناء على ذلك، بات من الصعب بشكل متزايد في السنوات الأخيرة التصدي لأنشطة الجهات الفاعلة الخبيثة في ذلك الصدد.

ولم تأل جورجيا جهدا لتطوير ما يكفي من القدرات في مجال الأمن السيبراني من أجل التصدي لأي حوادث محتملة. ووافقت حكومة جورجيا في 30 أيلول/سبتمبر 2021 على استراتيجية جورجيا الوطنية للأمن السيبراني وخطة عملها للفترة 2021-2024

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير منسقة وشاملة ليعالج بفعالية تحديات السلام والأمن المتعددة الأبعاد التي يواجهها العام اليوم، والتي لا تقتصر بأي حال من الأحوال على حدود أي بلد أو منطقة بعينها، وتترتب عنها آثار أوسع نطاقا على الأمن العالمي.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): نشجب الخسائر في الأرواح البشرية، الإسرائيلية منها والفلسطينية على حد

سواء. ونحث على وقف الأعمال العدائية والسعي إلى التوصل إلى حل تفاوضي ونهائي للنزاع.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ المكتب على تعيينكم وأن أقدم لكم دعم وفد بلدي. ونشكر السيدة ناكاميتسو على تعليقاتها الاستهلالية المفيدة كما نشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه (انظر A/C.1/78/PV.2).

إننا عند منعطف خطير جدا ونقطة تحول في تاريخ البشرية، نواجه فيها تحديات عالمية غير مسبوقة في مجالات البيئة والتنمية المستدامة ونزع السلاح وعدم الانتشار ومراقبة الأسلحة والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة لذلك الغرض وتنظيمها.

لقد ارتفع الإنفاق العسكري في عام 2022 للعام الثامن على التوالي، ليصل إلى ما يُقدر بنحو 2,24 تريليون دولار. وهذه موارد كبيرة كان يمكن توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإنجازات الضرورية للتصدي لتغير المناخ، لا سيما في وقت باتت فيه آثاره أكثر وضوحا من أي وقت مضى ويتزايد فيه انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهذا كله يعني أنه يجب علينا التحرك بسرعة لمعالجة الأزمة العالمية المتعددة الأبعاد التي نواجهها.

ونشهد زيادة في التوتر السياسي وانعدام الثقة وتفكك قنوات الاتصال وانعدامها. وبالتوازي مع ذلك، ما زالت 2000 قطعة من الأسلحة النووية في حالة تأهب تشغيلي قصوى، مما يزيد من مخاطر سوء التقدير أو سوء الفهم أو مجرد وقوع حادث، وكل ذلك مصدر لقلق عميق. وتؤكد الأدلة العلمية المرتبطة بالعواقب الإنسانية والبيئية الكارثية للأسلحة النووية، من جديد، الحاجة الماسة إلى نزع السلاح الشامل والكامل وحظر هذا النوع من الأسلحة.

وهناك حاجة ملحة للحوار في الوقت الراهن. وينبغي لنا النظر إلى الأمور من زوايا مختلفة وفهم مواقف بعضنا بعضا وإجراء اتصال متوازن وتعزيز تعددية الأطراف.

ونحن على قناعة بأن السبيل إلى التصدي للتحديات العالمية ينطوي على التعاون والتضامن النابعين من الوعي بطبيعتنا المشتركة والكرامة المتأصلة لجميع البشر وضرورة العمل بشكل جماعي لتحقيق السلام والرفاه الدائمين للجميع.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها أحد التحديات الجماعية ذات الأثر الأكبر، بسبب عواقبه الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وصلته بالعنف والجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. ومن هنا تأتي أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي سيعقد مؤتمره الاستعراضي الرابع في العام المقبل. وتود كولومبيا، بوصفها أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه (A/C.1/78/L.40)، أن تشكر اليابان على عرضها وتدعو جميع الدول إلى مواصلة دعمه والمشاركة في تقديمه.

ونكرر التأكيد على أهمية مراقبة الذخيرة التقليدية، بما في ذلك ذخيرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإدارتها بشكل آمن ومستدام لمنع أي اتجار غير مشروع بالأسلحة وتسريبها، فضلا عن الانفجارات العرضية. ونشيد باعتماد الإطار العالمي لإدارة الأسلحة التقليدية طوال دورة حياتها بدون تصويت. ونحن ممتنون للروح البناءة التي سهلت هذا الاعتماد من جانب الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المكلف وضع مجموعة من الالتزامات السياسية بوصفها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها،الذي أسندت إليه مهمة إعداد هذا الإطار. ونؤيد تأييدا تاما مشروع القرار (A/C.1/78/L/41) الذي قُدم بشأن تلك المسألة.

تلتزم كولومبيا التزاما راسخا باتفاقية أوتاوا. وتعتبر سياستنا الوطنية بشأن برنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد أداة لإحلال السلام الكامل الذي يضمن الأمن البشري. ولا تزال الاتفاقية وتنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليها تواجه تحديات. ولذا، يجب علينا أن نواصل العمل معا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وتشكر كولومبيا، بوصفها عضوا في المجموعة الثلاثية المعنية بمشروع القرار المتعلق بتنفيذ الاتفاقية (A/C.1/78/L.39)، ألمانيا على عرضها وتدعو جميع الدول إلى مواصلة دعمه والمشاركة في تقديمه.

إن التقدم التكنولوجي يتطور بسرعة فائقة تتناقض مع ضرورة تنظيمه في إطار قانون دولي. ويتضح ذلك في الحالات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات المطبقة على تصميم أنواع جديدة من الأسلحة وتطويرها. ومن الملح مواصلة المناقشات بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بطريقة واسعة وشفافة. ويجب تنظيم هذه الأسلحة بصك دولي ملزم قانونا يحظر تطوير أسلحة ذاتية التشغيل تماما، وينظم جميع الأنواع الأخرى من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بطريقة تخضع لرقابة بشرية كبيرة.

وأخيرا، نود أن نشير إلى الجوانب المهمة الأخرى لمناقشة اللجنة. كما نود أن نبرز أهمية خطة الأمين العام الجديدة للسلام وخطته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن اللذين تلتزم بهما كولومبيا التزاما كاملا. وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على الحاجة إلى التركيز على البعد الجنساني في السياسات والبرامج المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، حيث نسلم بالدور الأساسي للمرأة في بناء السلام والأمن وفي الحفاظ على الحياة.

السيد بن زيتون (ليبيا): بداية أود أن أتقدم إليكم ولأعضاء هيئة المكتب بالتهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة متمنيا لكم كل النجاح. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم على إدارته الدورة السابقة للجنة، مؤكدا استعداد وفد بلدي للتعاون معكم ومع بقية الوفود للوصول إلى الغايات والأهداف النبيلة المرجوة.

وأود أن نضم صوتنا إلى ما جاء في بيان ممثل المملكة الأردنية الهاشمية بالنيابة عن المجموعة العربية وبيان ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/78/PV.2)، وكذلك بيان ممثل دولة نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/78/PV.3).

في البداية، أود، ونحن نبدأ عمل لجنتنا هذه، أن نكون قد حملنا على عاتقنا مسؤولية تاريخية عظيمة أمام شعوبنا وأمتنا التي آمنت والتزمت بميثاق هذه المنظمة كي تحظى الإنسانية بالأمن والاستقرار والتنمية والرفاهية على هذا الكوكب الصغير، وأن نعمل جادين ومخلصين على وضع التدابير وتكثيف الجهود للوصول إلى الهدف النبيل وهو إزالة كل الأسلحة التي تهدد أمن وسلامة ومستقبل الشعوب. وأن نبتعد عن المناكفات السياسية التي تمنعنا من الوصول إلى توافقات لإزالة أسلحة الدمار الشامل والتي من بينها الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من أهمية الصمود والفعالية التي أثبتتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إزاء هذه الأسلحة، إلا إن عدم التطبيق الكامل والشفافية لبنودها ما زال يشكل قلقا عميقا، علاوة على بعض الخلافات القائمة حول أهدافها وغاياتها الأساسية، حيث أصبح هذا الأمر واضحا وجليا من خلال فشل المؤتمر العاشر لمراجعة الاتفاقية في اعتماد وثيقة نهائية لها، والذي عُقد في آب/أغسطس 2022.

إن الدول الحائزة على الأسلحة النووية لم تلتزم بعد بالاتفاق النووي، بل واصلت برامج تحديث أسلحتها، الأمر الذي سيقود العالم إلى سباق تسلح جديد ومن ثم إلى توتر في العلاقات الدولية. وهو ما ينعكس سلبا على حالة السلم والأمن الدوليين لما يشكله من تهديد مباشر لها، ويضرب بعرض الحائط كل تلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجالات نزع السلاح والحد من إنتاج ونشر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وما يمكن أن يشكله هذا من مخاطر قد تصعب السيطرة عليها، الأمر الذي دفع الكثير من الدول، وبلدي ليبيا من بينها، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الجانب، إلى التفاوض بشأن صك دولي لحظر السلاح النووي.

وقد تكللت هذه الجهود باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو أول صك متعدد الأطراف وملزم قانونا. وهنا نجدد الدعوة إلى الدول الحائزة لتلك الأسلحة لتبرهن عن مضامرها ونيتها الصادقة، مع كل الجهود لتخليص العالم من تلك الأسلحة الفتاكة، وتسارع للانضمام إلى هذه المعاهدة تحقيقا لعالميتها والمساهمة في تاريخ تحقيق الأمن الجماعي.

وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا أن منع الانتشار هو مسؤولية جميع أطراف المعاهدة، سواء كانت دولا نووية أو غير نووية، بصفته عاملا أساسيا مساعدا في الوصول إلى الهدف الأسمى وهو القضاء التام على السلاح النووي. إن التخلص من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار ذلك اليوم، تشدد ليبيا على أهمية الاعتراف بالمبادرات الرامية إلى التخلي الطوعي عن الأسلحة النووية وعن برامجها.

وما زال عالمنا اليوم يشهد المزيد من النزاعات المسلحة، وما نتج عنها من خسائر بشرية ومادية فادحة وتشريد وتهجير ملايين البشر. وفي حالة عدم الاستقرار، هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والفقر وهي ظاهرة قد تكون غير مسبوقة وكنتيجة غير مباشرة للتدخلات الأجنبية السلبية في بعض الأحيان، تلك المدفوعة بمصالح ضيقة وأجندات خفية على حساب أمن واستقرار ورخاء الشعوب. وقد أدت هذه التدخلات غير المسؤولة إلى إطالة بعض الأزمات وعرقلت المساعي الخاصة بإيجاد الحلول السلمية لها.

ويؤكد بلدي على الدور البارز لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث تُعتبر هذه خطوة على الطريق الصحيح، كما هو معمول به في مناطق أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالجهود المبذولة على المستوى الإقليمي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونجدد ترحيبنا بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بموجب القرار 73/546. وتتطلع ليبيا إلى رئاسة الدورة الرابعة لهذا المؤتمر الشهر المقبل، وندعو من هذا المنبر كافة الأطراف المعنية بأن تغتنم هذه الفرصة للمشاركة في هذه الدورة للمؤتمر، معربين عن تطلعنا لإنجاح هذا المؤتمر والخروج بنتائج إيجابية تساهم في دعم مسار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي معظم النزاعات الدائرة في الوقت الراهن، تُجرى أعمال القتال أساسا باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهي تستخدم على نطاق واسع في النزاعات بين الدول وتعتبر الأسلحة المفضلة في الحروب الأهلية وأعمال الإرهاب والجريمة المنظمة وحرب العصابات. ومن هذا المنطلق، تؤكد ليبيا على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات تلك الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، يرحب بلدي باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الثالث لبرنامج العمل، كما يعرب بلدي عن رفضه لمحاولات فرض التزامات تتصل باتفاقيات خلافية تم تجاهل التوافق الدولي عند إبرامها، وكذلك القيود على حق الدول المشروع في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية، بالمخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد ليبيا أهمية تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بأمن تقنيات الاتصالات والمعلومات مما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أي هجمات تخريبية. وهو ما أكدته تقارير عدة فرق من الخبراء الحكوميين. وتحرص ليبيا على استمرار الدور المحوري للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات، ووضع الضوابط والمعايير العالمية التي تساعد على تحقيق الحد الأقصى لأمن المعلومات، والحاجة الماسة إلى استمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة.

وأعتذر عن استكمال بقية البيان وسنحيله إلى الأمانة العامة للاطلاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

أعطي الكلمة للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد باميا (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): من المخاطرة دوما أن يتكلم الرئيس بصفته الشخصية من على المنبر، خاصة بدون استشارة أعضاء المكتب الآخرين. ولذلك، من الأهمية بمكان عند اتخاذ قرار كهذا في هذه الأوقات الحساسة أن ننظر بعناية في فحوى الرسالة التي يُراد توجيهها. فليس من المقبول ولا من المناسب أن نعبر، خاصة من على هذا المنبر، عن التعازي للأسر الإسرائيلية بينما نتجاهل الأسر الفلسطينية التي قتل فيها أكثر من 700 فلسطيني خلال الساعات الـ 48 الماضية، من بينهم 140 طفلا.

ولا يملك المرء إلا أن يتساءل لماذا يشعر البعض بأن الأسر الفلسطينية لا تستحق التعازي. ألا يشعر الفلسطينيون بالألم والخسارة والمعاناة؟ أؤكد للجنة أنهم يشعرون بذلك. إنها مشاعر يحسون بها كل يوم على مدى عقود من التجريد القسري من ممتلكاتهم والتهجير من ديارهم والاحتلال الاستعماري الوحشي الذي يؤثر على كل جانب من جوانب حياتهم.

وقد اخترتم أيضا، سيدي الرئيس، أن تقرؤوا بيان الأمين العام الصادر قبل يومين (SG/SM/21981)، قبل الهجوم الأخير على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بدلا من ملاحظاته اليوم (SG/SM/21984) التي تناولت مسألة الفلسطينيين القتلى، وضرورة احترام القانون الدولي الإنساني، والحالة الإنسانية الرهيبة في غزة، وضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية وإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإنني على ثقة بأنكم، سيدي الرئيس، بعد بياني، ستصححون بيانكم وتعترفون بإنسانيتنا وبقدسية أرواح المدنيين الفلسطينيين. فليسوا أقل استحقاقا لذلك من جميع المدنيين الآخرين. هذا ليس وقت الإنسانية الانتقائية. هذا ليس وقت الكيل بمكيالين، بل إنه وقت لوضع حد لإراقة الدماء ووقت لدعم القانون الدولي والإنسانية لما فيه مصلحة الجميع ووقت للتعبئة ضد القمع والاحتلال ووقت للتعبئة من أجل السلام.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بداية، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء ما يحدث في غزة والأراضي الفلسطينية عموما. ويساورنا قلق بالغ إزاء مقتل مئات الإسرائيليين والفلسطينيين. ونشدد على رفض أي عنف أو ضرر أو وفاة في صفوف المدنيين بغض النظر عن الجانب الذي ينتمون إليه، فضلا عن أخذ النساء والأطفال كرهائن. وندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية والعنف في المنطقة والانتقال إلى المفاوضات بغية حل القضية الفلسطينية على أساس صيغة الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن واتفاقات الطرفين في أوسلو ومدريد فضلا عن مبادرة السلام العربية.

ونرفض جميع ادعاءات الوفد الجورجي ضد بلدنا باعتبارها ادعاءات لا أساس لها من الصحة. لقد اعترف الاتحاد الروسي بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا استنادا إلى تعبير شعبَي هاتين المنطقتين عن إرادتيهما بحرية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي لعام 1970 المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1975، ووثائق دولية أساسية أخرى. ونتيجة الهجوم الذي شنه نظام ساكاشفيلي على أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس 2008، والتحضير لهجمات مماثلة على أبخازيا شكلت تتويجا لسياسة تبليسي الممتدة والعنيفة ضد هذه المجموعات السكانية الصغيرة، لم يكن أمام السكان أي خيار سوى ضمان أمنهم وحقهم في الوجود من خلال تقرير المصير كدولتين مستقلتين. وقد كفلت دولتنا، بصدها عدوان جورجيا، بقاء شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ومستقبلهما السلمي.

وأود أن أرد بإيجاز على عدد من البيانات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة سابقا بشأن مسألة الاستقرار الاستراتيجي. وعلى وجه الخصوص، ذكر زميلنا منظومات الأسلحة الروسية الجديدة وأعرب عن أسفه لعدم شمولها بمعاهدة ستارت الجديدة. لكن الأمريكيين يعلمون تمام العلم أن تلك الأسلحة ترتبط ارتباطا مباشرا بضرورة الحفاظ على توازن استراتيجي، في سياق برنامج الولايات المتحدة المزعزع للاستقرار الرامي إلى إنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف التسيارية. وتحدد معاهدة ستارت الجديدة بوضوح الصلة الوثيقة بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية الاستراتيجية. ومع ذلك، نسي

زميلنا لسبب ما أن يذكر أن الولايات المتحدة تجاهلت هذه الصلة طوال فترة وجود المعاهدة.

وعلاوة على ذلك، امتنع ممثل الولايات المتحدة بكل تواضع، في معرض حديثه عن المعايير الكمية للأسلحة النووية غير الاستراتيجية، عن ذكر أن الأسلحة النووية الروسية غير الاستراتيجية موجودة حصرا داخل دولة حليفة – في بيلاروس – ولا يتم نشرها. وفي غضون ذلك الوقت، تنشر الولايات المتحدة الأسلحة النووية في قواعد أمامية في أوروبا، على بعد آلاف الكيلومترات من الولايات المتحدة، وهي أسلحة قادرة على الوصول بسرعة إلى أهداف في عمق أراضي بيلاروس، حليفة روسيا. وبعد أن ذكر الزميل أن كميات تلك الأسلحة في أوروبا لم تتغير، فضل أن يتغاضى عن ذكر أن واشنطن مولت تحديث مرافق التخزين في المملكة المتحدة – وهو مؤشر واضح على وجود خطط لإعادة القنابل النووية الأمريكية إلى هناك.

وبطبيعة الحال، لم يذكر ممثل الولايات المتحدة حقائق فظيعة، كتصريحات ممثلي البنتاغون التي نقلتها وسائل الإعلام، والتي يؤيدون فيها توجيه ضربة ضد موسكو للإطاحة بقيادتها إذا لزم الأمر، بهدف، وأقتبس: ”قتل بوتين في عقر الكرملين.“ وبالتالي، أي خطاب هو المتهور؟

وأما آخر الأوهام الواهية التي تلفظ بها ممثل الولايات المتحدة بشأن بانتهاك روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، فلا تستحق أي تعليقات إضافية. فيعلم جميع من في هذه القاعة تمام العلم أن المعاهدة تعرضت للتقويض بكل تعمد وخبث من جانب واشنطن لا غيرها التي لم تخف رغبتها في إطلاق يدها لاختيار وسائل الضغط على خصومها. وتفسيرات السيد بولتون في هذا الصدد لا تنسى.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): من منطلق حقي في الرد، أخاطب الجمعية رافضا رفضا قاطعا الادعاءات التي أدلى بها ممثل النظام الإسرائيلي، بوصفها أسوأ حالة لجهة مارقة غير شرعية مناهضة لبلدي في التاريخ المعاصر. ونظرا إلى سجلات هذا النظام المظلمة كليا من جميع الجوانب، فليس لديه أي أساس أخلاقي أو قانوني يخوله التعليق على أي شيء يتعلق بإيران أو المنطقة. بيد أن ذلك الممثل حاول مرة أخرى التعتيم على أنشطة النظام الخبيثة والإرهابية والمزعزعة للاستقرار في المنطقة. ومنها العملياتِ السرية والتدابير التخريبية ضد برنامج إيران النووي السلمي، إضافة إلى عمليات الاغتيال الخسيسة لمواطنين وعلماء إيرانيين أبرياء، خدمة لأهداف ذلك النظام الشريرة.

ونرفض رفضا قاطعا جميع الادعاءات والافتراءات بحق إيران ونؤكّد أن إيران لم تشارك في أي نشاط ينتهك قرار مجلس الأمن 2231 (2015) أو يهدد السلام والاستقرار الإقليميين.

ومن المفارقات حقا أن النظام الإسرائيلي، الذي له سجل مؤسف في تطوير مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها وتكديسها، قد اتهم إيران بكل خبث بانتهاك قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ويأتي هذا الاتهام على الرغم من أن النظام الإسرائيلي قد ارتكب مرارا وتكرارا انتهاكات صارخة ومنهجية للقرار على مدى عدة سنوات.

وانتهز النظام الإسرائيلي كل فرصة سنحت له لتقويض خطة العمل الشاملة المشتركة وعرقلة تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقرار 2231 (2015). وبناء على ذلك، فإن مزاعم إسرائيل بشأن برنامج إيران النووي الذي تحقّقت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتأكّدت من طابعه السلمي في مناسبات عديدة، ما هي إلا افتراءات عبثية تماما لا صلة لها بالواقع ولا أساس لها من الصحة.

إن الحالة الراهنة في فلسطين المحتلة هي نتيجة لحرمان الشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد من حقه المشروع في تقرير المصير، والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني وأرضه، واستمرار تدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية، بما فيها المسجد الأقصى، واستمرار إرهاب النظام الإسرائيلي.

وقد ظل الشعب الفلسطيني على مدى 75 عاما، وأكرر لأكثر من سبعة عقود، ضحية لعدوان وعنف وتمييز عنصري وسياسات الفصل العنصري التي يمارسها النظام الإسرائيلي بلا هوادة. ولا يزال احتلال أراضيه مستمرا، إذ تحاصَر المدن، وتدمَر الممتلكات

والأراضي الزراعية وتصادَر، ويُجبر الناس على إخلاء منازلهم. وتمثل هذه الفظائع المستمرة انتهاكا واضحا للقانون الدولي والمبادئ والقواعد الراسخة لحقوق الإنسان.

ويشهد التاريخ على سلسلة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وأعمال العدوان التي ارتكبتها قوات النظام الإسرائيلي قبل الاحتلال وأثناءه وبعده، لا في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل في البلدان المجاورة لفلسطين أيضا. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو نظام الفصل العنصري الصارم الذي يفرضه ذلك النظام ويحرم السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال من احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية. وردا على القمع المستمر الذي يمارسه النظام الإسرائيلي، فإن ردود فعل السكان المضطهدين جاءت عفوية وشكلت نتيجة طبيعية لظروفهم. وقد اعترفت بتلك الحقيقة العديد من الدول والشعوب الحرة والمستقلة في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، تتضامن إيران تضامنا ثابتا مع فلسطين. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إيران ليست مشاركة في الرد الفلسطيني، لأن تلك الأعمال العفوية قد اتخذت بإرادة الفلسطينيين وحدهم. وللفلسطينيين حرية اتخاذ الخيارات التي يعتقدون أنها تخدم مصالحهم الفضلى لإعمال حقهم في تقرير المصير والحق في الدفاع عن النفس، وتقدير الأمور بأنفسهم عند تحديد مسار عملهم.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف أن أضطر لممارسة حقي في الرد على البيانات المضللة جدا التي أدلى بها مرة أخرى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن السياسة الدفاعية لبلدي. لقد التزمت اليابان، بموجب دستورها، بالمبادئ الأساسية المتمثلة في انتهاج سياسة ذات توجه دفاعي حصرا وعدم التحول إلى قوة عسكرية تشكّل تهديدا لغيرها من البلدان ومراعاة مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة. وبموجب تلك المبادئ، لن تغير اليابان أبدا المسار الذي اتخذته بوصفها دولة محبة للسلام. إن قدرتنا الدفاعية كانت وستظل مخصصة للأغراض الدفاعية الخاصة باليابان. هذا علاوة على أننا نحرص على تمتع محتوى سياستنا الدفاعية والأمنية، فضلا عن نفقاتنا المتصلة بالدفاع، بالشفافية من خلال التقيد بالرقابة المدنية الصارمة على الجيش ومختلف ما نصدره من منشورات متاحة للجميع. وبهذه المناسبة، أود أن أوضح مرة أخرى أن ما يسمى بالمشاركة النووية غير مسموح به في اليابان لأن حكومتنا تلتزم بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة، التي لا يسمح بموجبها بإدخال الأسلحة النووية. ولا تعتزم حكومة اليابان إطلاقا مناقشة مسألة المشاركة النووية.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حق وفد بلدنا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان. مرة أخرى، اضطرت اللجنة الأولى لسماع المزيد من المحاولات الرامية لتبرير ما لا يمكن تبريره والتعتيم على الأعمال العدوانية، لا سيما العدوان الأخير الذي وقع في 19 أيلول/سبتمبر على شعب ناغورنو – كاراباخ، وإيجاد ذريعة للقيام بأعمال عسكرية في المستقبل. وتهدف محاولات أذربيجان لاستحضار سياق مكافحة الإرهاب إلى تضليل المجتمع الدولي، وهي انعكاس واضح لخطاب الكراهية الذي هيمن على الخطاب العام في أذربيجان على مر السنين. فالوفد المعني في محاولة لترويج حججه وأكاذيبه الواهية التي لا أساس لها من الصحة، يسيء ببساطة استخدام مصطلحات معروفة جيدا في الأمم المتحدة.

لكن تلك الأكاذيب باطلة تماما بغض النظر عن كيفية عرضها وما تخلط به من مفاهيم. لقد وقع شعب ناغورنو – كاراباخ ضحية للإرهاب. وقد قدمنا إلى الأمم المتحدة في الماضي الحقائق التي تبين الكيفية التي استخدمت بها القوات المسلحة الأذربيجانية مقاتلين إرهابيين أجانب من مناطق مختلفة لنشر الرعب وارتكاب جرائم فظيعة ضد شعب ناغورنو – كاراباخ. وكان ذلك هو الحال في أوائل تسعينيات القرن العشرين وفي أثناء العدوان الأذربيجاني في خريف عام 2020.

لقد أعربت بلدان عديدة عن قلقها إزاء خطر انتشار الإرهاب في منطقتنا. وكالمعتاد، يلجأ وفد أذربيجان إلى أساليب إخفاء الحقائق من خلال تقديم روايات من نسج الخيال. ومع ذلك، لا يمكن لأي خيال أن يخفي هدف عدوان القوات المسلحة الأذربيجانية على شعب ناغورنو –

كاراباخ أو عواقبه. وقد دحضت الادعاءات الاستفزازية التي لا أساس لها من الصحة الصادرة عن الأذربيجانيين مرات عديدة. وعلاوة على ذلك، فقد حذرنا المجتمع الدولي في العديد من محافل الأمم المتحدة من أن أذربيجان تشن حملة دعائية مصحوبة بحشد عسكري واسع النطاق ومناورات عسكرية وتخطط لإيجاد ذريعة لبدء عدوان جديد هدفه هو التطهير العرقي للأرمن في ناغورنو – كاراباخ وتوريط أرمينيا في أعمال عسكرية إقليمية أوسع نطاقا.

وقد أظهرت الإجراءات الأخرى التي اتخذتها أذربيجان على الأرض ماهية ما تروج له أبواقها الدعائية وأهدافها الحقيقية. وفي غضون أسبوع واحد، مباشرة عقب العدوان الواسع النطاق الذي شنته أذربيجان، غادر مئات الآلاف من الناس منازلهم. وبررت أذربيجان جرائمها بنفس الطريقة التي بررت بها الجرائم التي ارتكبتها في أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين عندما أجبرت المذابح المنظمة مئات الآلاف من الأرمن على الفرار من منازلهم في باكو وسومغايت ومدن أخرى في أذربيجان. ومن الطبيعي أن يحاول ذلك البلد أولا إنكار ما ارتكبه من جرائم فظيعة لتُبرر فيما بعد ثم يُمجد مرتكبوها، مما يهيئ بيئة مواتية لارتكاب جرائم جديدة. ومن المؤسف أيضا أن أذربيجان تحاول تبرير أعمالها عن طريق التلاعب ببعثات الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالادعاءات المتصلة بحقول الألغام، فإن شعب ناغورنو – كاراباخ والمجتمعات الحدودية في أرمينيا قد تضررا بشدة طوال ما يقرب من ثلاثة عقود جراء التلوث الهائل بالألغام الناجم عن الأنشطة العسكرية للقوات المسلحة الأذربيجانية. فقد تسببت الحوادث الناجمة عن الألغام في مقتل وإصابة الكثير من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كما أنها أعاقت بشكل كبير تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد دأبت أذربيجان على عرقلة أنشطة إزالة الألغام في إطار سياستها الأوسع نطاقا المتمثلة في عرقلة إيصال المجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية إلى ناغورنو – كاراباخ. وفي عام 2016، أجبرت أذربيجان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إنهاء جهودها المتصلة بإزالة الألغام. وقد أثارت أذربيجان تلك المسألة لأغراض دعائية فحسب في أعقاب عدوانها على ناغورنو – كاراباخ في عام 2020 وما واجهته من ضغوط دولية بشأن العديد من المسائل الإنسانية، من قبيل إطلاق سراح مئات أسرى الحرب والمدنيين الأرمن، من أجل صرف انتباه المجتمع الدولي عن جرائمها. وكبادرة حسن نية، أتاح الجانب الأرمني خرائط حقول الألغام.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): أود الرد على ما ورد في بيان ممثل إسرائيل الذي أرفضه بشكل قاطع. فقد ذكر ممثل إسرائيل أن الشرق الأوسط يشهد ثقافة عدم امتثال وعبر عن قلقه من هذا الأمر في محاولة بائسة للتضليل وحرف الأنظار عن مخاطر الترسانة النووية التي يديرها كيانه خارج أي رقابة دولية. ويبدو أن ممثل الكيان الإسرائيلي يتقن ثقافة النفاق والتضليل ولا يعرف التاريخ الدموي للكيان الذي يمثله.

إن الكيان الإسرائيلي هو أول من استخدم الأسلحة البيولوجية والكيميائية في الشرق الأوسط. وهو ليس في موقع يؤهله لإلقاء الدروس في مجال الامتثال للالتزامات الدولية. فكيانه ينفرد في منطقة الشرق الأوسط بامتلاك ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل بمعزل عن الرقابة الدولية. ويشكّل وجود هذه الأسلحة في يد إسرائيل الخطر الحقيقي والجدي على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، لا سيما في ظل سجلها العدواني واستمرار احتلالها للأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري، وتحديها على مدى عشرات السنوات للمجتمع الدولي عبر رفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن. إن إسرائيل كيان قائم على الاحتلال والعدوان. وهي ترتكب الاعتداءات العسكرية المتكررة على الأراضي السورية وتستهدف الأعيان المدنية، من مطارات وموانئ، ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولعل ذلك كاف لإظهار وجهها الحقيقي المنافق. إن تشدق ممثل إسرائيل بالحرص على الوفاء بالالتزامات الدولية لن ينجح في تجميل وجه كيانه القبيح وتغطية تحديه للإرادة الإقليمية. وسيبقى الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط مهددين ما دام كيان الاحتلال الإسرائيلي خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما دامت ترسانته من أسلحة الدمار الشامل بعيدة عن الرقابة الدولية.

وبالنسبة لما ورد من أكاذيب في بيان ممثل إسرائيل حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية فهو لا يستحق الرد ومرفوض بشكل قاطع، كما أن هدفه معروف ولا مصداقية له كونه صادرا عن كيان حاقد معاد. وفيما يتعلق بادعاءاته حول تعاون سورية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اكتفي بالقول أنه حري بإسرائيل وضع منشآتها تحت نظام ضمانات الوكالة لترجمة حرصها المزعوم على منظومة عدم الانتشار. وعليها، بعد إقرارها بالمسؤولية عن العدوان على سورية في عام 2007 عقب عقد من الإنكار والكذب، أن تتعاون مع الوكالة لتوضيح طبيعة قذائف عدوانها بدلا من إطلاق الأكاذيب ضد سورية.

وبالنسبة لما يحدث في فلسطين المحتلة، أود القول إن العروض المسرحية الصاخبة لممثل إسرائيل لن تنجح في التغطية على حقيقة أن أصل النزاع هو احتلال أرض بلد وتهجير شعب عبر ارتكاب الفظاعات والمذابح والإبادة الجماعية والتمادي لعشرات السنوات في تحدي إرادة المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن ورفض إعادة الحقوق إلى أصحابها. إن جذور النزاع معروفة وهو لم يبدأ البارحة. وتجاهل هذه الحقيقة وجرائم كيان الاحتلال الإسرائيلي بالتركيز على اتهامات موجهة لشعب يرزح تحت الاحتلال والقتل والظلم والتهجير لما يزيد عن سبعة عقود لن يفيد في حل النزاع ولا يقدم صورة واقعية للأمور.

إن الشعب الفلسطيني يمارس حقه في الرد على اعتداءات كيان الاحتلال الإسرائيلي عليه وعلى مقدساته بل وعلى وجوده نفسه؛ وحقه في صد عدوان الكيان الإسرائيلي الذي ينتهك حقوقه منذ أكثر من 75 عاما. وهذا حق مشروع ومكفول وفقا للقوانين الدولية.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بيد أننا نود قبل ذلك أن نعرب عن إدانة حكومة جمهورية كوريا الشديدة للهجمات العشوائية التي تُشن على إسرائيل من غزة، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ، وندعو إلى الوقف الفوري لتلك الهجمات. ويساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء سقوط أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين خلال الأيام القليلة الماضية، كما تود أن تتقدم بخالص تعازيها لجميع الضحايا وأسرهم.

إن تصاعد التهديدات النووية وتهديدات القذائف غير المشروعة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو السبب الحقيقي لتعزيز تعاوننا في مجال الدفاع والردع – وليس العكس. وتلك المناورات والتدريبات قائمة منذ أمد طويل وذات طابع روتيني ودفاعي. وهي رد مشروع على استمرار سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التصعيدي والخطير، بما في ذلك تهديداتها الصريحة باستخدام الأسلحة النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جهودنا الرامية إلى ردع التهديدات النووية وتهديدات القذائف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفعالية ستزيد من تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. فمن واجبنا، بوصفنا حكومة مسؤولة، أن نحمي أرواح شعبنا وسلامته. أما فيما يتعلق بقيادة الأمم المتحدة في كوريا، فقد اعترف بها رسميا في القرار 84 (1950)، وهي لا تزال تسهم في صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وما من أساس تستند إليه الدعوة الانفرادية التي وجهتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حل قيادة الأمم المتحدة في كوريا. ولعلمكم، سيدي الرئيس، ينص ذلك القرار، في جزء منه، على أن مجلس الأمن:

”قرر أن الهجوم المسلح الذي شنته قوات كوريا الشمالية على جمهورية كوريا يشكّل خرقا للسلام“.

ويبين ذلك بوضوح مكمن السبب الجذري لمسألة شبه الجزيرة الكورية.

السيدة معيان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أجد لزاما علي أن آخذ الكلمة فيما يتعلق بالبيانات المشينة التي أدلى بها للتو ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية. فما سمعته اللجنة من فورها من إيران اتهامات باطلة وتحريفات وأكاذيب صارخة. والأهم من ذلك أن الأفعال أبلغ من الأقوال، وأفعال إيران تواصل زعزعة استقرار الشرق الأوسط وتهديد السلم والأمن العالميين. إن إيران هي الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم، وهي تفعل ذلك سعيا لتعزيز مخطط متطرف يهدف إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط بأسره وما وراءه. وفي ضوء ذلك، نشعر

بانزعاج شديد كون إيران تسعى لأغراض هجومية إلى تصنيع مواد كيميائية مزدوجة الاستخدام تؤثر في الجهاز العصبي المركزي وتهدف إلى تسليح الجماعات الإرهابية المنتسبة إليها بهذه الأسلحة الكيميائية. وتكشف تلك الأفعال وغيرها عن نوايا إيران الحقيقية وتلقي بظلال من الشك الجدي على استعدادها للالتزام بأي اتفاق دولي.

وفيما يتعلق بسورية، سأذكّر اللجنة بالتقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2125/2023)، الذي خلص بعد إجراء بحث مستفيض إلى أن سورية استخدمت أسلحة كيميائية فتاكة ضد شعبها البريء في دوما في نيسان/أبريل 2017. وقد قال المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرياس لدى اختتام التقرير إن "العالم يعرف الآن الحقائق – والأمر متروك للمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وخارجها". وأود أن أطلب إلى اللجنة أن تتذكر تلك الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات، بما في ذلك عندما يجلس الممثل السوري في هذه القاعة ويوجه اتهامات باطلة إلى إسرائيل. أما بالنسبة للإبداع الذي أظهره في كيفية الإشارة إلينا، فأود أن أذكّره بأن اسمنا الرسمي هو دولة إسرائيل.

لقد اقتحمت منظمة حماس الإرهابية الأراضي الإسرائيلية في الساعات الأولى من صباح يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر وقادت هجوما وحشيا وغير مبرر على مواطني إسرائيل بينما أطلقت أكثر من 500 4 قذيفة على إسرائيل. وانتقل الإرهابيون من منزل إلى آخر في المجتمعات المدنية في جنوب إسرائيل للبحث عن النساء والأطفال والرجال والشيوخ لقتلهم وتعذيبهم واختطافهم بوحشية. وأُعدم أكثر من 700 شخص من أبناء شعبي، لا لشيء فعلوه بل بسبب هويتهم. واختطف أولئك الإرهابيون 150 شخصا وجروهم إلى داخل غزة للإساءة إليهم واستخدامهم بيادق ودروعا بشرية. وقد احتُفي بتلك الأعمال المروعة في شوارع طهران والأراضي الفلسطينية.

وتشكّل منظمة حماس الإرهابية، التي ارتكبت جرائم الحرب تلك، فرعا من نظام آية الله في إيران الذي يمول ويسهل بشكل مباشر الهجمات الإرهابية التي تُشن داخل إسرائيل وعلى أهداف إسرائيلية ويهودية في جميع أنحاء العالم. ومن المحزن أن يجلس بيننا اليوم ممثلون عن أنظمة قاتلة احتفلت بموت شعبي واحتفت بخطف الأطفال من أذرع أمهاتهم وصفقت لذبح عائلات بأكملها وشجعت على إعدام المدنيين المسنين الذين كانوا ينتظرون الحافلة. ولن أتلقى دروسا في الأخلاق من أولئك الممثلين. إنهم يهينون ذكرى أمهات إسرائيل وآبائها وبناتها وأبنائها.

وإذ أختتم كلمتي، أود أن أعيد صياغة ما قاله حاييم هرتزوج العظيم، رئيس إسرائيل السابق، الذي وقف هنا في هذا المكان ذاته قبل سنوات عديدة. إن تلك الدروس الأخلاقية لا ترقى لقيمة الورق الذي كتبت عليه وسنتعامل معها على هذا الأساس. ومع ذلك، كونوا مطمئنين إلى أن الإرهاب لن ينتصر وأن الغلبة ستكون لإسرائيل.

السيد تورنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): من الصعب أن أتكلم بعد زميلتي الإسرائيلية ولذلك سأتوخى الإيجاز في الرد على بعض ما قيل وسأقتصر في كلمتي على أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. تدين الولايات المتحدة إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس مؤخرا على إسرائيل ومواطنيها. ولا شيء يبرر تلك الهجمات على المدنيين الإسرائيليين، بدءا من الإطلاق العشوائي للصواريخ على القرى وصولا إلى قتل الرجال والنساء والأطفال واختطافهم. وكما ذكر الرئيس بايدن خلال عطلة نهاية الأسبوع، فإننا نؤكد من جديد دعمنا القوي لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وتوفير الأمن لشعبها. والولايات المتحدة على استعداد لتقديم كافة وسائل الدعم المناسبة لحكومة إسرائيل وشعبها. ونعرب عن خالص مواساتنا للذين فقدوا أحباءهم. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن طريق الإرهاب الذي اختارته حماس من خلال شنها تلك الهجمات يقوض بشكل مباشر المهمة الأساسية المتمثلة في جمع بلدان الشرق الأوسط معا من أجل تحقيق قدر أكبر من التكامل وتحسين الاستقرار وكفالة إيجاد حل للتحديات بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتضمن تدابير تكفل الديمقراطية والفرص والعدالة والكرامة للجميع على قدم المساواة.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفنا أن نضطر لأخذ بعض الوقت المخصص لجدول أعمال اللجنة الأولى لدحض تحريفات الوفد الأرميني للحقائق المتعلقة بحق أذربيجان في الدفاع عن النفس. ومن الجلي أن أرمينيا تحاول التمويه على أخطائها العسكرية من خلال تقديم روايات غير دقيقة وتصريحات متلاعب بها لتوليد انطباع خاطئ عن الحالة الراهنة في منطقتنا.

ودعوني أوضح لكم السبب. ففي الواقع، كان المصدر الرئيسي للتهديد في منطقتنا هو وجود فلول القوات المسلحة الأرمينية في أراضي أذربيجان، التي كانت مدعومة مباشرة من أرمينيا. واستخدمت أرمينيا طريق لاتشين في أذربيجان، الذي كان من المفترض ألا يُستخدم إلا للاحتياجات المدنية، في النقل العسكري غير القانوني من أجل تعزيز موقعها القتالي وقدرات المفارز المسلحة غير القانونية المتمركزة في منطقة كاراباخ على نقل ألغام إضافية وزرعها في تلك المنطقة وتسليح السكان المدنيين فيها.

وعلى الرغم من أن أذربيجان طالبت مرارا وتكرارا بوقف تلك الأنشطة، واصلت التشكيلات المسلحة الأرمينية غير القانونية الموجودة في أراضي أذربيجان استفزازاتها. وتشكّل تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها أذربيجان في 19 و 20 أيلول/سبتمبر لنزع سلاح فلول القوات المسلحة الأرمينية الموجودة في أراضينا ذات السيادة، التي لم تسحب منها، خلافا للبيان الثلاثي، حق بلدي المشروع، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، في استعادة سيادته وسلامته الإقليمية. وقد تقيد بلدي، خلال اتخاذه تدابير مكافحة الإرهاب ضد التشكيلات الأرمينية المسلحة في الأراضي الأذربيجانية، تقيدا صارما بقواعد القانون الدولي الإنساني. ولم تُحيد سوى الأهداف العسكرية المشروعة.

وفي سياق التدابير المحلية لمكافحة الإرهاب التي اتُخذت في منطقة كاراباخ في أذربيجان، لوحظ مرارا أن الجيش والتشكيلات المسلحة، تفاديا للاستهداف، نشرا معدات وأسلحة نارية متعددة الأغراض خاصة بسريات مسلحة في المناطق السكنية. ويحق لجمهورية أذربيجان تحريك قواتها في أي اتجاه لأغراض التدريب في أراضيها ذات السيادة، وللتأكد كذلك من أمن حدودها. وأي تدخل في ذلك الصدد غير مقبول. ويشكّل صرف الانتباه عن تمركز القوات في المنطقة والاستفزاز العسكري المحتمل في أي وقت من جانب أرمينيا، التي تشكك في سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، في إشارة إلى كاراباخ، مصدر خطر كبير.

والواقع أن ممثل أرمينيا يحاول، من خلال إثارة مواضيع لا علاقة لها بالموضوع هنا، إنكار وجود القوات المسلحة لهذا البلد في أراضي أذربيجان. وقد أكدت حقائق عديدة الوجود العسكري للقوات المسلحة الأرمينية. ومن الأهمية بمكان أن نبرز نطاق المعدات العسكرية وحجمها بعد اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب منذ 20 أيلول/سبتمبر وحتى يومنا هذا. ونلاحظ جسامة عسكرة أرمينيا للمنطقة بالأسلحة الهجومية، وهذا مثال قاتم على التهديد الذي ما فتئنا نشير إليه خلال السنوات الثلاث الماضية. وخلاصة القول إن كمية الأسلحة التي تملكها أرمينيا والتي دمرت وصودرت في أراضي أذربيجان، إلى جانب الخسائر في صفوف أفراد قواتها المسلحة، كشفت عن عدم امتثال أرمينيا منذ أمد بعيد لنظام تحديد الأسلحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ذكّرني زملائي من الأمانة العامة بأنه لم يتبق لدينا سوى حوالي سبع دقائق من الترجمة الشفوية. وأرى أنه نظرا لضيق الوقت، فإننا قد لا نتمكن من إعطاء كل متكلم الفرصة لممارسة حقه في الرد.

لقد خاطبني ممثل دولة فلسطين مباشرة بصفتي الرئيس. وأود في ذلك الصدد أن أشير إلى ما يلي.

لقد أحطت علما بما قاله الممثل ونظرت فيه بجدية. وأوافق على أنه من الخطير جدا، من هذا المنبر، الدخول في نقاش بشأن هذه المسائل الهامة والوثيقة الصلة بالموضوع. غير أنني أشير إلى أن من مسؤولية الرئاسة أن ترد على بعض الأحداث السياسية الراهنة.

وأود أن أؤكد للممثل أن بياني وتعازي كانا موجهين أيضا إلى ضحايا فلسطين الأبرياء. وقد سأل الممثل عن سبب اختياري لبيان الأمين العام لهذه المناسبة بالتحديد. لقد فعلت ذلك لأنني، أولا، أثق

بحكمة الأمين العام ونهجه المتوازن، لكن لأنه أعرب أيضا عن تعازيه لضحايا الأحداث الأخيرة.

السيد كيم إن تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يضطر وفد بلدي لطلب الكلمة لممارسة حقه في الرد على ما جاء في حق الرد الذي أدلى به ممثلا كوريا الجنوبية واليابان.

ونكرر رفضنا القاطع لادعاءات ممثلي كوريا الجنوبية واليابان.

في ذلك الصدد، نحن مضطرون لإبداء الملاحظات التالية لأن بعض الوفود تستخدم هذا المحفل لشن حملة تضليل عن طريق تعمد تشويه طبيعة الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وفي الوقت الحاضر، تتزايد الاستفزازات العسكرية للولايات المتحدة وأتباعها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من أي وقت مضى.

وبناء على ذلك، فإن نمط الأمن العسكري في شبه الجزيرة الكورية على شفا الوصول إلى مرحلة الأزمة النووية بما يتجاوز حقبة الحرب الباردة. وفي نيسان/أبريل، ابتدعت الولايات المتحدة إعلان واشنطن، الذي يشكّل منصة لمواجهة نووية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى سبيل المتابعة، تخطط الولايات المتحدة علنا للتداول بشأن استخدام الأسلحة النووية ضد دولتي من خلال اجتماعات الفريق الاستشاري النووي للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

ما من مكان في العالم عدا شبه الجزيرة الكورية تجري فيه مناورات حرب نووية استفزازية وقمعية للغاية بشكل متكرر وسنوي، بهدف نهائي هو إسقاط نظام دولة واحدة ذات سيادة. فكيف يمكن للنشر المتكرر للأصول النووية والمناورات العسكرية المشتركة الضخمة التي تهدف إلى توجيه ضربة نووية وقائية والإسقاط المزعوم للنظام أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية؟

وينبغي للبلدان التي تزعم أن ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها في الدفاع عن النفس تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أن تجيب على هذا السؤال. إن المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تنطوي على أصول نووية وتمتلك هدفا خطيرا جدا وغير واقعي يتمثل في إسقاط نظام دولة ذات سيادة، تشكّل عملا محفوفا بالمخاطر وتؤذن بكارثة اندلاع حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة. وتشكّل تلك الأفعال تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين.

وإذا ما كانت ثمة حالة متطرفة غير مرغوب فيها ستتشكل في شبه الجزيرة الكورية يتوقف بشكل كبير على التحركات القادمة للولايات المتحدة والقوات التابعة لها. وإذا ظهرت أي أزمة مفاجئة في المستقبل، فإن الولايات المتحدة والقوات التابعة لها ستتحمل المسؤولية الكاملة عنها. ويتعين على كوريا الجنوبية أن تفكر مليا في النتيجة النهائية لهذا الخطاب غير المسؤول والمتهور والأعمال العسكرية الاستفزازية ضد دولة حائزة للأسلحة النووية وأن تتصرف بحكمة. وإذا واصلت كوريا الجنوبية استفزازاتها السياسية والعسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة حائزة للأسلحة النووية، فلن يكون ذلك بأي حال من الأحوال في صالحها.

وتشكّل قيادة الأمم المتحدة، في كوريا الجنوبية، أداة لتنفيذ السياسة العدائية للولايات المتحدة، كما أنها قد عرضت السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية للخطر بشكل منهجي. وحتى الآن، تقوم الولايات المتحدة بمحاولة مكشوفة لتحويل قيادة الأمم المتحدة إلى تحالف عسكري على غرار حلف شمال الأطلسي من أجل تسهيل طموحها للهيمنة وإشعال المواجهة بين التكتلات.

ويدعو القرار 3390 (د-30)، الذي اتخذ في الجلسة الثلاثين للجمعية العامة في عام 1975 (انظر A/PV.2409) بتوافق آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية عن طريق فض قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية وسحب جميع القوات. وسعيا إلى تحقيق السلام والأمن الحقيقيين في شبه الجزيرة الكورية، يجب فض قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية، بصورة نهائية، وفقا لقرار الجمعية العامة.

وكما ذُكر سابقا، فإن تحرك اليابان المتهور لكي تصبح قوة عسكرية في المنطقة قد اتخذ منحنا خطيرا. ومن المعروف على نطاق

واسع أنه على الرغم من الشواغل العميقة التي تساور المجتمع الدولي، تبذل اليابان محاولات يائسة لتعزيز قدرات الهجوم المضاد من خلال تنقيح استراتيجيتها الأمنية فيما يتعلق بشن الضربات الوقائية وزيادة الإنفاق العسكري. وتحقيقا لتلك الغاية، تطلق اليابان ادعاءات صاخبة وسخيفة بشأن التهديدات من البلدان المجاورة، لكن ذلك ليس سوى ستار من الدخان لتبرير تحركها لتصبح قوة عسكرية وتمهيد الطريق للغزو. وينبغي لليابان أن تتخلى عن طموحها الجامح لأن تصبح قوة عسكرية وأن تقدم اعتذارا صادقا وتعويضات عن جرائمها السابقة ضد الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد نفد الوقت. أشكر المترجمين الشفويين على بقائهم معنا لمدة 10 دقائق إضافية.

وأود أن أعلن أن الوفود التالية لم تتمكن من ممارسة حقها في الرد بسبب ضيق الوقت. فيما يتعلق بحق الرد الأول، فلدي وفد جورجيا؛ أما بالنسبة للمداخلة الثانية، فلدي طلب من دولة فلسطين وإيران والجمهورية العربية السورية وأرمينيا.

وسيُستمع إليهم بوصفهم أول المتكلمين الذين يمارسون حقهم في الرد في جلستنا المقبلة.

وستُعقد الجلسة المقبلة للجنة بعد ظهر الغد في تمام الساعة 15/00 في قاعة الاجتماعات هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح وما يتصل بها من بنود تتعلق بالأمن الدولي. وأناشد جميع الوفود أن تتقيد بالمواعيد حتى نتمكن من مواصلة عملنا في الوقت المناسب.

رُفعت الجلسة الساعة 18|10.